Empowered lives.
Resilient nations.

ضاحيةٌ مدينيّةٌ بإمكاناتٍ قرويّة: سياق الإستقرار الإجتماعي في منطقة ساحل الشوف

تقرير تحليل النزاع – آذار ٢٠١٧

بدعمٍ من:

أعدّ هذا التقرير فريقٌ من الباحثين كجزءٍ من إستشارات تحليل النزاع لصالح مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» بغرض دعم البرامج وتطويره، بالإضافة إلى نشاطات الشركاء الآخرين في إطار «خطّة لبنان للإستجابة للأزمة السورية». هذا التقرير هو الأخير في سلسلةٍ من ستّة تقارير متتالية تتناول مناطق محدّدةً في لبنان لم تشملها الأبحاث السابقة التي أجرتها المنظمة. ومن خلال هذه التقارير، يهدف «برنامج الأممً المتّحدة الإنمائي» إلى تزويد الشركاءٍ في «خطّة لبنان للإستجابة للأزمة» بتحليلٍ نوعيٍّ لتطوّر الديناميّات المحليّة، مع التركيز على تأثيرات الأزمة السوريّة وتبِعاتها في المسائل المحليّة والبنيويّة. أعدّ هذا التقرير بدعمٍ من «وزارة التنمية الدوليّة البريطانية».

للحصول على المزيد من المعلومات، يمكن الإتصال مباشرةً بباستيان رفل، منسّق قطاع الإستقرار الإجتماعي في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عبر البريد الإلكتروني bastien.revel@undp.org، وجوانا نصّار، مديرة مشروع «بناء السلام في لبنان» عبر البريد الإلكتروني Joanna.nassar@undp.org.

كتبت التقرير مزنة المصري وزينة عبلا

الباحثون: علي شاهين، زينة عبلا ومزنة المصري

يتوجّه الكتّاب إلى كلّ من حاوروهم من اللبنانيّين والسوريّين بالشكر على وقتهم ومساهمتهم. كما يتوجّهون بالشكر إلى كلٍّ من رئيسة «مركز عانوت لخدمات التنمية الإجتماعيّة» غانية فارس، والكاتب والناشط البيئي بسّام القنطار، وزينة عثمان من «Q Perspective» للدعم والمساعدة التي قدّموها في خلال إنجاز العمل الميداني.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تخصّ الكتّاب حصرًا، ولا تعبّر بالضرورة عن مواقف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» أو شركائه.

جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي © ٢٠١٧.

ضاحيةٌ مدينيّةٌ بإمكاناتٍ قرويّة: سياق الإستقرار الإجتماعي في منطقة ساحل الشوف

تقرير تحليل النزاع – نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠١٧

بدعمٍ من:

ضاحيةٌ مدينيّةٌ بإمكاناتٍ قرويّة: سياق الإستقرار الإجتماعي في منطقة ساحل الشوف

تقرير تحليل النزاع – نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠١٧

ملخّص ٤

I. المقدّمة ٥

II. السياق ٥

أ. الديموغرافيا ٨

ب. التكوين الإجتماعي – السياسي ٩

ج. الأمن ١٠

د. الاقتصاد ١١

III. الأطراف الفاعلة ١٢

أ. الأطراف السياسيّة ١٣

ب. الأطراف الفاعلة إجتماعيا وسياسيًا على صعيد المنطقة ١٥

IV. قضايا النزاع ١٧

أ. التمدين غير المدروس الذي يغذّي الإحتقان الطائفي والسياسي ١٧

ب. الخلافات بشأن إدارة المسائل البيئيّة وتشابكها مع المخاوف الوطنية والسياسيّة والإقتصاديّة ١٩

ج. التوتّر اللبناني – السوري المحدود على الصعيدَين الإجتماعي والإقتصادي ٢٢

V. الديناميّات ٢٥

VI. التوصيات ٢٦

دراسة حالة: الأثر الإيجابي للمبادرات التعاونيّة للاجئين ٢٩

ملخّص

يقدّم هذا التقرير سياق النزاع في منطقة ساحل الشوف، وهي منطقة شبه مدينيّة تربط بين العاصمة بيروت ومدينة صيدا في الجنوب، ثالث أكبر مدن لبنان. وتُعدّ المنطقة متمدّنةً على نطاقٍ واسع، ويشكّل العمل في الوظائف الحكوميّة مصدر الدخل الرئيسي فيها، بالإضافة إلى القطاعَين السياحي والصناعي البارزَين. ويمثّل السنّة غالبية السكّان في المنطقة، إذ جرى تهجير السكّان المسيحيّين المسجّلين خلال الحرب الأهلية.

وتنقسم الولاءات في المنطقة بين القيادة التقليديّة الممثّلة بوليد جنبلاط في منطقة الشوف، وهيمنة «تيار المستقبل» في المناطق السنيّة، وجمهور بارز مؤيّد لـ«الجماعة الإسلاميّة»، وهي حزبٌ سنّي لبناني يُعد فرعًا لـ«الإخوان المسلمين»، يمتلك شبكةً واسعةً من مراكز الخدمات الإجتماعيّة والتربوية والصحية. كذلك، تؤدّي الكنيسة وعددٌ من الأحزاب السياسيّة المسيحيّة دورًا بارزًا في محاولة الحفاظ على الطابع المسيحي لبعض القرى. وتتمتّع الفعاليّات المحلية بدورٍ بارزٍ أيضًا. وعلى الرغم من أن معظمها يرتبط بمجموعاتٍ سياسيّة متنوعة، فإن لهذه الفعاليّات نفوذٌ نظرًا للصلات العائليّة والمهنيّة والشخصيّة. مؤخّرًا، ولاسيما بعد الإنتخابات البلدية في العام ٢٠١٦، شهدت المنطقة صعود حركاتٍ بديلةٍ على مستوى المجتمع المدني والناشطين المستقلين، ردًا على المشاكل البيئيّة التي تكتسح المنطقة، وكنتيجةٍ للتهميش السياسي طويلٍ الأمد.

أما المسائل الرئيسة التي تغذّي التوتّر في المنطقة فترتبط على نحوٍ وثيقٍ بالمشاكل الوطنيّة والإستراتيجيّة. وكانت لعملية التمدين السريعة وغير المدروسة تبعاتٌ على البنيّة التحتيّة القائمة وتغذية التوتّر الطائفي والسياسي، لاسيما في ظل غياب السياسات التنمويّة الإجتماعيّة-الإقتصاديّة والخدمات الإجتماعيّة العادلة. ولطالما تسبّبت التحديات البيئيّة الكبرى، وتحديدًا تلك الناجمة عن معمل الجيّة الحراري ومعمل سبلين للترابة ومطمر الناعمة، بجولاتٍ متكرّرةٍ من قطع الطرق والتظاهرات التي لا تزال تمثّل مصدر توتّرٍ وتصعيدٍ محتمل. أما اللاجئون السوريّون المحدودو العدد فيشكّلون أحد المكوّنات السكّانيّة الأكبر الوافدة إلى المنطقة، ويبدو أنهم نسجوا علاقاتٍ مع المجتمع المضيف أفضل منها في مناطق أخرى من لبنان.

على مستوى ديناميّات النزاع، يسلّط التقرير الضوء على الأثر التهدوي للمنفعة الانتخابيّة المحدودة على التعبئة الطائفيّة المنطقة، تلاقي مصالح الأطراف السياسيّة الرئيسيّة فيها، دور الفعاليّات المحلية في تخفيف النزاع وتشابه الخلفيات بين اللاجئين السوريّين الوافدين وسكّان المجتمع المحلي المضيف. كما يركّز التقرير على الأثر الإيجابي المحتمل للجهود المجتمعيّة الصاعدة التي تضع الهموم البيئيّة للمنطقة في قلب أجندتها، بالإضافة إلى شبكات التضامن القويّة بين اللاجئين السوريّين. وعلى الرغم من أن الموقع الجيو-إستراتيجي للمنطقة وقربها من بيروت يوفّران فرصًا إقتصاديّة ويجعلانها جذّابةً للمشاريع السكنيّة، يظلّ الإستثمار الصناعي والتمدين مفصولَين عن السياق المحلّي. وظلّت مساهمتهم في التنمية المحلّية محدودةً، في ظلّ تشكيلهم عبئًا على الموارد والبنية التحتية. أما الوضع الإداري الخاص للناعمة/حارة الناعمة والدامور، وصعوبة إنضمامهما إلى الاتحادات البلدية، فيمثّل عامل إنقسامٍ محتملٍ، بالإضافة إلى التقسيم الإداري المطروح للناعمة/حارة الناعمة والدامور/السعديّات إلى مجتمعَين مفروزَين طائفيًا.

وبغرض التخفيف من أثر عوامل الإنقسام الواردة أعلاه والمساهمة إيجابيًا في حلّ مسائل النزاع، يوصي التقرير بتدخّلات عامة على المستوى الوطني في المسائل المتعلقة بالبيئة والتمدين، ولاسيما الإتفاق على حلولٍ حكيمةٍ ومستدامةٍ للأزمات البيئيّة التي تؤثّر في المنطقة، وضع خططٍ مدينيةٍ ملائمة، وتحفيز وتوجيه إنشاء المجمعات الصناعيّة-الإيكولوجيّة. ويوصي التقرير بإرساء الشراكات مع الشباب اللبناني الناشط في المنطقة، ودعم المبادرات المجتمعيّة السوريّة من أجل تعزيز دورها الإيجابي في المجتمع، إذ يمكن لها أن تشكّل نموذجًا للتنظيم القاعدي في مناطق أخرى.

I. مقدّمة

يقدّم التقرير نظرةً تحليليّةً للإستقرار الإجتماعي في منطقة ساحل الشوف، وهي تضمّ المنطقة المعروفة باسم إقليم الخروب الواقعة بين ضواحي بيروت الجنوبية وصيدا، بالإضافة إلى قرى الدامور والناعمة/حارة الناعمة المحاذية لها. ويهدف التقرير إلى تقديم لمحة عن الوضع في المنطقة في فترة زمنية معينة، مركّزًا على النزاعات الإجتماعيّة والإجتماعيّة-السياسيّة على المستوى المحلّي، بغرض دعم برمجة بناء السلام والإستقرار الإجتماعي، وكذلك تقديم المساعدات على نحوٍ حسّاسٍ تجاه مسائل النزاع.

ويرتكز التحليل على مراجعة أدبية للمصادر المتاحة، مقابلات شبه هيكلية مع مُحاوَرين رئيسيّين، وحلقة تركيز واحدة. وأُجريَت المقابلات مع ٤١ فردًا من اللبنانيّين، اللاجئين السوريّين، المسؤولين الرسميّين اللبنانيّين، أصحاب الأعمال، النّاشطين، وممثلي الأحزاب السياسيّة. أما لجهة التركيب الجندري والوطني للعيّنة فقد ضمّت ٩ نساء و٧ سوريّين من أصل ٤١ مُحاورًا[١]. وبغرض التعويض عن التمثيل المحدود للنساء والسوريّين، عُقدت حلقة تركيز ضمّت ١٥ امرأة من اللاجئات السوريّات. كذلك، يبني التقرير على الملاحظات الإضافيّة والمحادثات العفويّة التي جرت في خلال الزيارات الميدانيّة. وأجرى المقابلات باللغة العربيّة فريقٌ من الباحثين والباحثات اللبنانيّين/ات الطليقين بالعربيّة والإنكليزيّة، بين ١٢ آذار/مارس و١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وتتبع بنية التقرير بُنى تقارير تحليل النزاع المماثلة التي غطّت منطقة البقاع في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ومناطق في جنوب لبنان وعكّار في العام ٢٠١٦[٢].

يتّسم جمع المعلومات والتحليل بالمحدودية نتيجة التمثيل غير الملائم للسكّان اللبنانيّين الذين لا ينتمون في الأصل إلى المنطقة. وكما هو مبيّنٌ أدناه، إنتقلت نسبةٌ كبيرةٌ من السكّان إلى منطقة ساحل الشوف سعيًا للحصول على سكنٍ مقبول التكلفة، لكنها بقيت خارج قيودها الإنتخابية، وهي بالتالي غير ممثّلةٍ في البلديات التي شكّلت مصدر الدخول الرئيسي لهذا البحث، ما جعل الوصول إلى هؤلاء السكّان متعذّرًا.

التقرير بالدرجة الأولى هو تحليلي، قيمته تكمن في اعتماده على آراء بعض المُحاوَرين الرئيسيّين – وإن كانت تلك الآراء ذاتيةً على نحوٍ مفهوم – كونهم جزءًا من السيرورات اليوميّة الإجتماعيّة السياسيّة في المنطقة. إن تقييماتهم النوعيّة تتيح الوصول إلى خلاصاتٍ هامةً لا يُمكن الحصول عليها من دونهم، حتى إن لم تكن البيانات الكمّية متوفرةً دومًا لدعم بعض المزاعم الواردة في تصريحات المُحاوَرين حول أنماط النزاع وأحكامهم بشأن درجة القوة التي يتمتّع بها مختلف الأطراف، أو تفوّق إحدى مسائل النزاع في الأهمية على سواها.

II. السياق

يضمّ قضاء الشوف في محافظة جبل لبنان ٤٩٥ كلم٢ ويمتدّ من نهر الأوّلي جنوبًا حتى الناعمة/حارة الناعمة شمال نهر الدامور، ومن ساحل البحر الأبيض المتوسط غربًا حتى جبال الباروك شرقًا. أما ساحل الشوف، موضوع هذا التقرير، فيمتدّ من منطقة الناعمة في الشمال حتى الرميلة في الجنوب.

---

[١] أجرت المقابلات باللغة العربيّة باحثتان وباحثٌ واحدٌ من التابعية اللبنانيّة. ولا يكتفي التقرير بتقديم موجزٍ للمسائل الرئيسيّة التي ذكرها المُحاوَرون، بل يقدّم أيضًا تحليلًا يذهب أبعد من الظاهر ليقارن بين الآراء ووجهات النظر المختلفة ويطرح ملخّصًا تحليليًا. ولا يذكر التقرير كافة أسماء القرى التي تمّت زيارتها من أجل ضمان سلامة الأفراد الذين شاركوا قصصهم الحسّاسة.

[٢] Muzna Al-Masri, 'The Social Stability Context in the Nabatieh & Bint Jbeil Qazas: Conflict Analysis Report' (Beirut: UNDP, March 2016), http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/The-Social-Stability-Context-in-the-Nabatieh-and-Bint-Jbeil-Qazas.html; Muzna Al-Masri, 'Converging Interests of Conciliation: The Social Stability Context in the Marjaayoun and Hasbaya Qazas' (Beirut: UNDP, May 2016), http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/Converging-Interests-of-Conciliation-The-Social-Stability-Context-in-the-Marjaayoun-and-Hasbaya-Qazas.html; Muzna Al-Masri, 'Local and Regional Entanglements: The Social Stability Context in Sahel Akkar' (Beirut: UNDP, August 2016), http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/The-Social-Stability-Context-in-the-Nabatieh-and-Bint-Jbeil-Qazas.html; Muzna Al-Masri and Zeina Abla, 'The Burden of Scarce Opportunities: The Social Stability Context in Central and West Bekaa' (Beirut: UNDP, March 2017).

الشوف، الذي إكتسب أهميةً تاريخيةً في الفترة السابقة لإستقلال لبنان، شهد معارك ضاريةً ومذابح في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة. أما حديثًا فقد تحوّل إلى مركزٍ للمجتمع الدولي وبقي عرينًا لآل جنبلاط، على الرغم من إحتضانه مجتمعاتٍ طائفيّةٍ متنوّعة.

ولا تُعدّ منطقة إقليم الخروب الواقعة ضمن قضاء الشوف منطقةً إداريةً، بل تمتد على مساحة ١٦٧ كلم٢ بتاريخ وجغرافيا مشتركين، ويعتبرها السكّان المحليّون منطقةً متداخلةً واحدةً تختلف عن محيطها. وتمتدّ منطقة إقليم الخرّوب من ساحل البحر المتوسّط باتجاه الداخل حتى المنطقة الجبليّة. ووفقًا لتعريف السكّان المحليّين، تبدأ حدودها من جنوب نهر الأوّلي الذي يفصلها عن محافظات الجنوب، وتمتدّ في محاذاة نهر الدامور في الشمال والشمال الشرقي، حيث تقع قرى الدبّية ودارا وغريفة.

ويشكّل ساحل إقليم الخروب معظم ساحل الشوف، ويمتدّ من سبلين وجدرا صعودًا نحو الجيّة في الشمال، باستثناء المناطق الساحلية للناعمة والدامور التي تتبع إداريًا لقضاء الشوف، لكنها لا تُعدّ جزءًا من الإقليم. ويمتاز هذا الشريط الساحلي بموقع إستراتيجي يربط بين العاصمة بيروت وعاصمة الجنوب صيدا وغيرها من مدن وبلدات الجنوب، بما فيها النبطيّة وصور. ويقصد سكّان المنطقة إما بيروت أو صيدا لقضاء حاجاتهم اليوميّة.

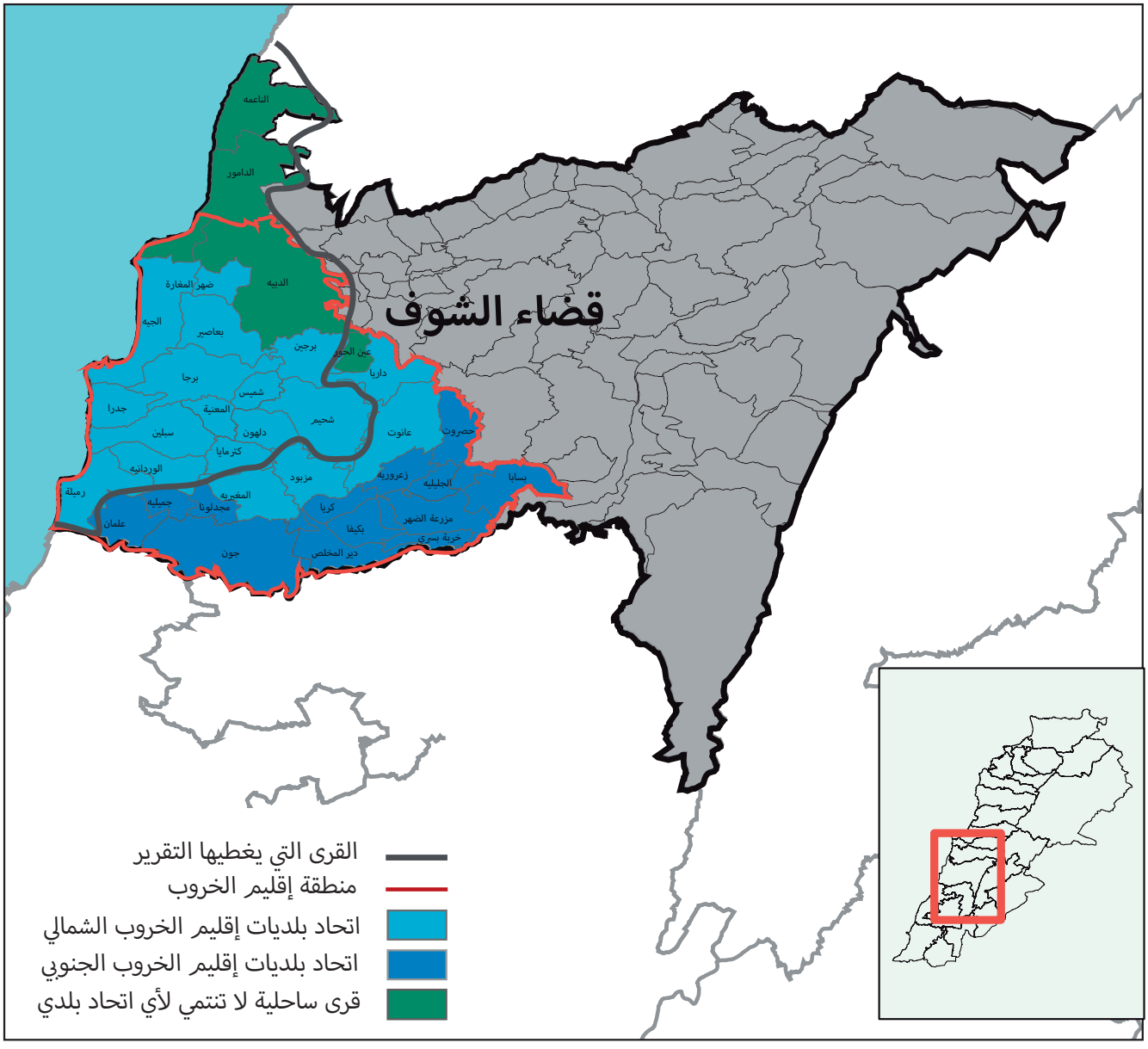

ويضمّ إقليم الخروب ٣٧ قريةً و٢٥[٣] بلديةً[٤]، تؤلّف ١٧ منها «إتحاد بلديات شمال إقليم الخروب»، بينما تشكّل البلديات الست المتبقية «إتحاد بلديات جنوب إقليم الخروب»[٥]. وتُعد برجا وشحيم أكبر قرى الإقليم. وعلى الرغم من أن بلدتَي الدامور والناعمة الساحليّتين تمتلكان بلديّتين، إلا أنهما ليستا جزءًا من أي اتحادٍ بلدي في الإقليم أو في الشوف.

الجدول ١: الإتحادات البلديّة في منطقة ساحل الشوف

إتحاد بلديات شمال إقليم الخروب	إتحاد بلديات جنوب إقليم الخروب	البلديات الساحليّة غير المنضمة إلى أي إتحاد بلدي
علمان – البرغوثية	بسابا (الشوف)	الناعمة/حارة الناعمة
عانوت	حصروت	الدامور/السعديّات
بعاصير – حارة بعاصير	جون	الدبيّة
برجا	مزرعة الضهر	عين الحور
البرجين – المريجات (الشوف)	المطلّة - بزينا	
شحيم	الزعرورية	
ضهر المغارة		
دلهون		
داريا (الشوف)		
جدرا – وادي الزينة		
الجية		
كترمايا		
مزبود		
المغيرية (الشوف)		
الوردانية		
الرميلة (الشوف)		
سبلين		

[٣] ليست لباقي القرى بلديات نظرًا لصغر حجمها.

[٤] لينا فخر الدين، «إقليم الخروب يُبعد يد الأحزاب: عائدون إلى «جلباب أبي»!»، السفير، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ http://assafir.com/Article/494421/Archive

[٥] وحدهما قريتا الدبية وعين الحور في الإقليم لهما بلديتان من دون أن تنتميا إلى أيّ من الإتحادَين البلديّين.

أ. الديموغرافيا

شهدت المنطقة تحوّلات ديموغرافيّة نتيجة التهجير خلال الحرب الأهليّة وعوامل إقتصاديّة إستجدت في فترة لاحقة. واليوم، تعيش في القرى الساحلية مجتمعاتٌ مختلفةٌ وافدةٌ إلى المنطقة هربًا من أسعار العقارات المرتفعة في بيروت، محوِّلةً بذلك المنطقة إلى ضاحيةٍ للعاصمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجتمعٌ كبيرٌ من اللاجئين الفلسطينيّين الموجودين في المنطقة منذ عقود، والمندمجين على نحوٍ جيدٍ في المجتمع المحيط. ومؤخرًا، إستقرّ اللاجئون السوريّون في مساكن مستأجرة أو في أراضٍ زراعيّة. حاليًا، يوجد في المنطقة مخيّمان غير رسميّين فقط خاضعان للدراسة، وهما يضمّان أكثر من ١٠ خيمٍ[٦].

ومن الصعب تقدير عدد السكّان على مستوى القضاء: إذ يتشكّل السكّان من مواطنين لبنانيّين من المنطقة، ولبنانيّين من خارج المنطقة، ولاجئين سوريّين وفلسطينيّين مسجّلين وغير مسجّلين، بالإضافة إلى عمّالٍ أجانب – آسيويّين بمعظمهم – يعملون في المصانع المحليّة[٧].

ووفقًا لأحدث بيانات سجلّات الناخبين المسجّلين في الشوف، بلغ العدد ٢٠٠،٠٠٠ في العام ٢٠١٦ [٨]، وهو يضمّ المواطنين اللبنانيّين الذين تجاوزت أعمارهم سنّ ٢١ عامًا والمسجّلين في المنطقة (باستثناء الأصغر سنًا)، لكنه أيضًا يضمّ الناخبين المسجّلين الذين لا يقطنون في المنطقة، ونسبةٌ كبيرةٌ منهم هُجّرت خلال الحرب ولم يعودوا إليها. وفي الوقت عينه، يستثني هذا العدد اللبنانيّين الذين يقترعون في أقضيةٍ أخرى. وتضمّ شحيم وبرجا وسبلين نسبة تفوق ٣٠٪ من سكّان الإقليم اللبنانيّين الذين يُعدّ حوالي ٢٣٪ منهم فقراء، وفقًا لأحدث تعريفٍ لخط الفقر الأعلى المحدّد بأربعة دولاراتٍ في اليوم[٩]. أما عدد اللاجئين السوريّين المسجّلين في الإقليم فيبلغ حوالي ٣٢،٠٠٠[١٠].

ويمكن لعدد السكّان التقديري ووفقًا للمسؤولين المحليّين المنتخبين في الناعمة/حارة الناعمة والدامور – التي لا تُعد جزءًا من الإقليم لكنها تتبع لقضاء وساحل الشوف – أن يساعد في تكوين فكرةٍ عن التوزيع السكّاني في المنطقة. ووفقًا للمسؤول المحلّي المنتخب في الناعمة/حارة الناعمة، يبلغ عدد السكّان اللبنانيّين من حارة الناعمة ٥٥٠٠ [١١]. ويقدّر المسؤول العدد الكلّي للسكّان بـ٣٠،٠٠٠ بمن فيهم اللبنانيّون الوافدون من مناطق أخرى، والفلسطينيّون، والسوريّون وغيرهم من المقيمين ضمن نطاق بلدية الناعمة/حارة الناعمة. ويزعم الرجل أن عدد السوريّين يبلغ ١٠،٠٠٠، على الرغم من أن عدد اللاجئين السوريّين المسجّلين في نطاق البلدية يبلغ ٥٣٠٩ [١٢] وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يشير إلى وجود لاجئين سوريّين غير مسجّلين لدى المفوضية. أما في بلدية الدامور فيبلغ عدد الناخبين ١٠،٠٠٠ – ووفقًا لمسؤولٍ منتخبٍ محليًا – يقترع في العادة أكثر من نصفهم بقليل[١٣]، بينما يبلغ عدد الناخبين القاطنين في الدامور أكثر من ٤٠٠٠ بقليلٍ، ويبلغ عدد السوريّين فيها حوالي ١٠٠٠ (على الرغم من أن أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود ٢٨٩١ لاجئٍ مسجّلٍ في المنطقة)، وهو عددٌ يتألّف بشكلٍ رئيسي من العمّال الزراعيّين العاملين في الأراضي الزراعيّة قبل العام ٢٠١١، والذين أحضروا عائلاتهم من سوريا بعد إندلاع الأزمة فيها، وفقًا للسكّان المحليّين.

---

[٦] Inter-Agency Coordination Lebanon, Refugees in Informal Settlements, December 2016, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=12398.

[٧] تقدّر البيانات الرسمية المتوفرة سكّان الشوف بحوالي ١٥٣،٠٠٠ لبناني يعيش ٧٠،٠٠٠ منهم في الإقليم، لكن التقديرات المحلية وعدد الناخبين المسجّلين في المنطقة يجعل هذا العدد مستبعدًا جدًا. UNHCR, 'Https://Data.unhcr.org/Syrianrefugees/download.php?id=4596', January 2014.

[٨] 'Lebanese Elections Data', accessed 13 June 2017, http://lebanonelectiondata.org/confessions.html.

[٩] 'UNHCR, 'Https://Data.unhcr.org/Syrianrefugees/download.php?id=4596.

[١٠] اعتبارًا من ٣١-١٢-٢٠١٦، راجع:
UNHCR, Distribution of the Registered Syrian Refugees at the Cadastral Level - Beirut and Mount Lebanon Governorates, 31 December 2016.

[١١] ممثّل منتخَب محليًا من الناعمة/حارة الناعمة في حوارٍ أجرته مزنة المصري وزينة عبلا، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧.

[١٢] 'UNHCR, 'Distribution of the Registered Syrian Refugees at the Cadastral Level - Beirut and Mount Lebanon Governorates.

[١٣] ممثّل منتخَب محليًا من الدامور في حوارٍ أجرته زينة عبلا، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧.

ب. التكوين الإجتماعي-السياسي

يبلغ عدد الناخبين في الشوف ٢٠٠،٠٠٠ يشكّل السنّة حوالي ٢٩٪ منهم (الغالبية في منطقة الإقليم)، والموارنة ٢٩٪ والدروز ٣٢٪ منهم[١٤]. وتتألّف غالبية سكّان الإقليم من المسلمين والمسيحيّين، بينما يقطن الدروز خارجه. ويعيش مسيحيو الإقليم بشكلٍ أساسي في قرًى صغيرة مثل الدبّية، مزرعة الضهر، الرملية، علمان، علمان الشوف، الجليلية، مزمورة، ضهر المغارة ومجدلونا، وهي قرًى هُجّر معظم سكّانها الأصليّين خلال الحرب الأهليّة. أما القرى ذات الغالبية السنّية فهي الأكبر حجمًا: شحيم، برجا، مزبود، عانوت، داريا، بعاصير، المغيرية، دلهون، سبلين وبسابا. وتضمّ بضع بلداتٍ هي الجيّة وجون والوردانية غالبيةً شيعية[١٥].

للمفارقة، لا تشبه الولاءات السياسيّة في إقليم الخروب وساحل الشوف الولاءات في مناطق أخرى من لبنان، إذ لم تُبنَ تاريخيًا على الهوية الطائفية. على سبيل المثال، وكجزءٍ من منطقة الشوف ذات الغالبية الدرزيّة، لم يكن لأصوات الناخبين غير الدروز تاريخيًا أثرٌ هامٌ على نتائج الانتخابات في المنطقة، لذا لم يجرِ إستهدافها بالتعبئة عن طريق الأنظمة الزبائنية القائمة على أساس الطائفي. وما زالت بعض العائلات في الإقليم تدين بالولاء للإنقسام السياسي التاريخي الذي وسَم خمسينيّات القرن الماضي في فترة ما قبل الحرب الأهليّة بين "حزب الوطنيّين الأحرار" المسيحي اليميني من جهة، والمعسكر اليساري بقيادة كمال جنبلاط من جهة أخرى، لاسيما الأجيال الأكبر سنًا في القرى الكبيرة. وتمثّل الهوية الطائفية السنّية والولاء لـ"تيّار المستقبل" عاملًا قائمًا إنما مضبوطًا ضمن السياق الأكبر للشوف حيث الغالبية الدرزية تدين بالولاء لوليد جنبلاط.

ويمكن للقانون الإنتخابي الجديد الذي أُقرّ في العام ٢٠١٧ للإنتخابات النيابية المقرّرة للعام ٢٠١٨ والقائم على أساس التمثيل النسبي أن يغيّر الوضع القائم في هذه المنطقة بالتحديد لصالح القادة السنّة. ووفقًا لأحد التحليلات السياسيّة، يمكن لـ"تيار المستقبل" بقيادة سعد الحريري زيادة نفوذه في الإقليم أو إستخدام المنطقة كورقة تفاوض، ما قد يزيد من الإحتقان نظرًا لما يعنيه ذلك من تنافسٍ على النفوذ مع وليد جنبلاط[١٦]. لكن بما أن لجنبلاط والحريري مصالحٍ إقتصاديّة مشتركة، لاسيما في ما يتعلّق بالمسائل البيئيّة في المنطقة، من المحتمل جدًا أن ينسج الطرفان تحالفًا ما (راجع القسم ٤: قضايا النزاع).

أما المسيحيّون فقد جرى تهجيرهم في موجتين، الأولى خلال العامين ١٩٧٥-١٩٧٦ بعد مجزرة الدامور وإستهداف المقاتلين في صفوف الجماعات السياسيّة المسيحيّة، والثانية في عامَي ١٩٨٤-١٩٨٥ خلال ما يُسمى بحرب الجبل[١٧]. وشكّل "الحزب التقدّمي الإشتراكي" وحلفاؤه الخصم الرئيسي للجماعات السياسيّة المسيحيّة المسلّحة آنذاك، وهو حزبٌ أسّسه كمال جنبلاط ويرأسه اليوم إبنه وليد جنبلاط.

وأحدثت الحرب تغييراتٍ ديموغرافيةً بارزةً في المنطقة، مولّدةً صدعًا كبيرًا بين دروز الشوف ومسيحييه. وحين إنتهت الحرب الأهلية رسميًا في العام ١٩٩٠، عادت نسبةٌ صغيرةٌ فقط من المسيحيّين إلى بيوتها، بعدما تكيّفت الغالبية مع الحياة في مناطق أخرى من لبنان، على الرغم من عملية المصالحة والتعويض طويلة الأمد التي قادتها وزارة المهجّرين (برعاية وليد جنبلاط أيضًا)، والتي اختُتمت بمصالحة العام ٢٠٠١ بين وليد جنبلاط ممثلًا الدروز والبطريرك الماروني ممثلًا المسيحيّين آنذاك[١٨].

---

[١٤] أحمد منصور، «اللوائح الإنتخابية في قرى وبلدات إقليم الخروب لدورة إنتخابات ٢٠١٦»، بوابة الإقليم، الدخول في ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٧
http://www.al-iklim.com/_article.php?article_id=98317&sub_category_id=2&category_id=1

[١٥] رمزي مشرفية، «تفاصيل المشهد الإنتخابي في إقليم الخروب»، النهار، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦
http://www.annahar.com/article/366307-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%A8.

[١٦] محمود زيّات، «انتخابات عاليه – الشوف... بانتظار «تكويعة» جنبلاطية»، IMLEBANON، ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧
http://www.imlebanon.org/2017/06/19/election-walid-jumblat-chouf-aley/

[١٧] خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي، جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان (دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

[١٨] عمر حرقوص، «مصالحة الجبل ٢٠٠١ ترسي «جبل المصالحات» ٢٠٠٩»، المستقبل، ٤ أغسطس/آب ٢٠٠٩
http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=NP&articleid=361080

ولم تمتدّ عداوة الحرب التي اتخذت طابعًا درزيًا–مسيحيًا إلى المجتمعَ المسلم، وقد شرح عددٌ من سكّان الإقليم المسلمين كيف إستمروا بالتواصل مع جيرانهم المسيحيّين المهجّرين خلال سنين الحرب، حتى أنهم عملوا من أجل مساعدتهم على العودة[١٩] (راجع القسم ٤.أ. للاطلاع على الأوضاع الحالية).

وتجدر الإشارة إلى الوضع الإداري المميّز لبلدَتَي الناعمة/حارة الناعمة والدامور/السعديّات؛ فالناعمة/حارة الناعمة تنقسم إلى قسمين: حارة الناعمة ذات الكثافة السكّانية العالية والغالبية السنّية وتحوي عددًا كبيرًا من المهاجرين الفقراء من مختلف المناطق، والناعمة التي يسكنها بشكلٍ رئيسي السكّان المحليّون من الغالبية المسيحيّة. أما الدامور فتنقسم على نحوٍ كبيرٍ إلى بلدة الدامور ذات الغالبية المسيحيّة وحيّ السعديّات ذي الغالبية السنيّة. ومن المحتمل في المدى القريب أن تُقسّم كلّ من البلدتين إداريًا إلى بلديّتَين لتعكسا هذا الإنقسام الديني. ولا تنتمي البلدَتين إلى منطقة الإقليم التاريخية، وهما بالتالي لا تنضويان تحت أيٍ من إتحادَيها البلديّين. ونظرًا إلى تكوينهما الديني، لا تنتمي البلدتان إلى أي إتحاداتٍ بلديةٍ في الشوف أيضًا[٢٠].

الجدول ٢: أعضاء المجلس النيابي عن قضاء الشوف (المجلس المنتخب في العام ٢٠٠٩) [٢١]

إسم النائب	الطائفة	الانتماء السياسي
وليد جنبلاط	درزي	الحزب التقدّمي الإشتراكي
مروان حمادة	درزي	مستقلّ لكن عضو في «التجمع الديموقراطي» الذي يقوده الحزب التقدّمي الإشتراكي
إيلي عون	ماروني	مستقلّ لكن عضو في «التجمع الديموقراطي» الذي يقوده الحزب التقدّمي الإشتراكي
دوري شمعون	ماروني	حزب الوطنيّين الأحرار
جورج عدوان	ماروني	القوّات اللبنانية
نعمة طعمه	الروم الكاثوليك	مستقلّ لكن عضو في «التجمع الديموقراطي» الذي يقوده الحزب التقدّمي الإشتراكي
علاء الدين ترّو	سنّي	الحزب التقدّمي الإشتراكي
محمد الحجّار	سنّي	تيار المستقبل

ج. الأمن

بشكلٍ عام، عبّر معظم المُحاوَرون في قرى الإقليم الداخلية من لبنانيّين وسوريّين عن إحساسٍ نسبي بالأمان، نظرًا لمعرفة السكّان ببعضهم البعض ووجود شبكةٍ من العلاقات الإجتماعيّة التي تدعم هذا الشعور العام بالأمان. ومن وقتٍ لآخر، يتمّ إيقاف اللاجئين السوريّين على الحواجز والتحقيق معهم، لكن لا يُعدّ حظر التجوّل وتقييد حركة السوريّين من قبل السلطات البلدية أمرًا شائعًا. وحتى حين أُعلن عن تلك التدابير في بضع مناطق في فترةٍ معينة، لم يجرِ تطبيقها على نحوٍ صارمٍ وسرعان ما تلاشت بمرور الوقت.

[١٩] أحد الوجهاء المحليّين في حوارٍ أجرته مزنة المصري، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧؛ عامل في قطاع التنمية في حوارٍ أجرته مزنة المصري، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

[٢٠] وفقًا لأحد الباحثين ممّن حاورهم فريق البحث، لطالما ألحقت هذه القرى بقضاء الشوف تاريخيًا لأغراضٍ انتخابية، في حين أن مواقعها وصلاتها الجغرافية تجعلها أكثر ملاءمةً لتكون جزءًا من قضاء عاليه. باحث في حوارٍ مع مزنة المصري، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧.

[٢١] المصدر: International Foundation for Electoral Systems, 'The Political Affiliation of Lebanese Parliamentarians and the Composition of the Different Parliamentary Blocs: IFES Lebanon Briefing Paper', September 2009, https://www.ifes.org/sites/default/files/lebanon_parliament_elections_200909_0.pdf.

أما في الساحل فيختلف الوضع قليلًا، إذ أن التغييرات الديموغرافية وديناميات التمدين في المناطق الساحلية جلبت معها سكّانا جددًا. ومن وقتٍ لآخر، تنشب عراكاتٌ فرديةٌ في الشوارع إما بين شبانٍ عاطلين عن العمل بسبب خلافاتٍ شخصيةٍ غير ذات أهمية، أو بين مجتمعاتٍ معينةٍ على خلفية المسائل الطائفية والسياسيّة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة إحتجاجاتٍ قُطِّع خلالها الطريق الساحلي الذي يصل العاصمة بالجنوب، كما كانت الحال خلال الإحتجاجات البيئيّة في العام الفائت[٢٢].

وتُعدّ المنطقة الواقعة بين الدامور والناعمة ذات حساسيةٍ خاصة نظرًا لوجود قاعدةٍ عسكريةٍ مكثّفة التعزيزات تعود إلى "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامّة"، وهو فصيلٌ فلسطيني مؤيدٌ لسوريا. ولطالما شكّلت القاعدة مصدر إحتكاكٍ وحوادث عنفٍ على الرغم من كونها معزولة عن محيطها[٢٣]. ويخشى السكّان المحليّون أن تغدو منطقتهم هدفًا لهجماتٍ إسرائيليةٍ محتملة بسبب وجود تلك القاعدة فيها، كما كانت الحال خلال ثمانينيّات القرن الماضي، مع الإشارة إلى أن أحدث غارةٍ جويةٍ إسرائيليةٍ على المنطقة وقعت في العام ٢٠١٣[٢٤]. مع ذلك، لا تزال الأمور هادئةً حتى اللحظة، كما يبدو مستبعدًا جدًا أن تشكّل الأزمة السورية مصدر توتّرٍ في لبنان[٢٥].

د. الإقتصاد

حاليًا، يمثّل العمل المأجور مصدر الدخل الرئيسي في الإقليم، ويعمل كثيرٌ من السكّان المحليّين في القطاع العام، ولاسيما في المحاكم، الجيش وقوى الأمن، وتحديدًا في بلدة شحيم الداخلية. تاريخيًا، ينتمي بعض هؤلاء الموظفين الحكوميّين إلى معسكر "الوطنيّين الأحرار" الشمعوني. أما مصادر الدخل الأخرى فتتضمن تحويلات العمّال المهاجرين في الخارج أو العاملين في مدن لبنان الكبرى.

وتضمّ المنطقة أيضًا قطاع تصنيعٍ يحوي عددًا من المناطق المصنّفة صناعيةً سواءً على نحوٍ رسمي أو غير رسمي. ومن بين المناطق الصناعية الرسمية بلدة سبلين المعروفة بمعمل الترابة الكبير: "ترابة سبلين" (كان يملك المعمل في الأساس وليد جنبلاط، الذي يمتلك تاريخيًا معظم أراضي سبلين[٢٦]). ويعلن المعمل على موقع الإلكتروني أنه يوفّر ٥٣٠ وظيفة ويؤمّن العمل لأكثر من ٨٠٠ شخص بشكلٍ غير مباشر. بالإضافة إلى ذلك، توجد بضعة معامل كبيرة للشوكولاتة في بلدة سبلين[٢٧]. أما حارة الناعمة، وهي منطقةٌ شبه صناعية[٢٨]، فلطالما كانت موقعًا للمعامل الكبيرة مثل معمل برادات كونكورد.

أغلقت معظم هذه المعامل أبوابها أو قلّصت حجمها في خلال العقد الأخير بسبب التراجع الإقتصادي، إرتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الدعم الحكومي. حاليًا، تنشط في المنطقة صناعاتٌ صغيرةٌ ومتوسطة الحجم[٢٩]. على سبيل المثال، تستضيف جدرا، وهي بلدةٌ صغيرة الحجم، إستثمارًا بقيمة ٣٥ مليون دولارٍ يعود إلى شركة "أروان للصناعات الدوائية" التي بدأت بتصنيع منتجات الرعاية

---

[٢٢] محمد الجنون، «برجا تهدد بإقفال معمل الجيّة الحراري»، الأخبار، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦ http://www.al-akhbar.com/node/262024

[٢٣] في العام ٢٠٠٦، أقدم عنصران مسلّحان من قاعدة الناعمة العسكرية على إطلاق النار على شرطيّين من البلدية كانا مارّين بالقرب منهما، ما أثار بعض التوتّر. راجع: «طلب المؤبد لعناصر في القيادة العامة لمحاولتهم قتل شرطيين في الناعمة»، المستقبل، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، العدد ٢٢٨٢.

[٢٤] Naharnet Newsdesk and 07:09, 'Israel Targets PFLP-GC Position in Naameh after Rocket Attack', Naharnet, 23 August 2013, http://www.naharnet.com/stories/en/95179.

[٢٥] ربى منذر، «سلاحٌ «غريبٌ» تحت الأرض... يهدّد لبنان»، الجمهورية، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
http://www.aljoumhouria.com/news/index/347548; Jean Aziz, 'Palestinian Militants From Syria Establish Lebanon Base', Al-Monitor, 15 January 2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/01/lebanon-palestine-militants.html.

[٢٦] في الثمانينيّات، أمّن رفيق الحريري تمويل المعمل عن طريق الدين ومن ثم أصبح شريكًا فيه. في العام ٢٠٠٢، امتلكت شركةٌ برتغاليةٌ أكثر من نصف الشركة وأصبحت شريكًا أساسيًا، بينما إحتفظ جنبلاط بحصّة صغيرة، لكنه لا يزال وابنه عضوَين في مجلس إدارتها. لم يتمكّن الباحثون من العثور على معلومات منشورةٍ عن التكوين الحالي للشركاء.

[٢٧] يقع معمل «باتشي» للشوكولاتة الفاخرة في سبلين، ويوظّف حوالي ٣٦٠ موظفًا. إليه، يضاف معملٌ آخر بُني حديثًا يعود إلى شركة عقّاد للشوكولاتة (إسم الماركة: «بوغاتي»). وتستضيف البلدة أيضًا معملًا شهيرًا آخر هو «خطيب أخوان والشركاء» الذي ينتج أحذيةً عالية الجودة تحت ماركة Red Shoe.

[٢٨] Investment Development Authority of Lebanon (IDAL), 'Industrial Zones in Lebanon' (Beirut: Investment Development Authority of Lebanon (IDAL), 2013, http://investinlebanon.gov.lb/Content/uploads/SideBlock/130225120821546~Industrial%20Zones%20in%20Lebanon.pdf.

[٢٩] تشكّل «شركة عبيدو للتجارة والصناعة» (تختص في إنتاج التوابل) وشركة Usine Laveluxe Industrielle (تختص في إنتاج المأكولات تحت اسم ماركة «يمامة») مثالَين على الشركات متوسطة الحجم.

الطبية الأساسية في العام ٢٠١٣[٣٠]. أما ضهر المغارة، وهي قريةٌ صغيرةٌ بالقرب من الجيّة، فتحتضن شركة "ساداباك" لتصنيع المنتجات التجميلية، وهي شركةٌ ذات إنتشارٍ عالمي أنشأت معملًا كبيرًا في البلدة سنة ٢٠١١.

وفي العام ٢٠١٢، شكّل تجار الإقليم رابطةً لدعم الإقتصاد المحلّي وأنشأوا صندوقًا لتطوير الإستثمار في المنطقة، كما إختارت وزارة الصناعة أرضًا تبلغ مساحتها ٦٧٠ مترًا مربعًا، تبرّع بها أحد الأديرة في الجليلية – دير المخلّص، كجزءٍ من خطتها لإنشاء ثلاث مدنٍ صناعية في البلاد. ويُتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع الذي لم يُطلق بعد حوالي ٢١ مليون دولار، وأن يوفّر أكثر من ٥٥٠ وظيفة خلال فترة الإنشاء التي تمتدّ على عامَين، بالإضافة إلى ٤٠٠٠ وظيفة فور إنجازه[٣١].

أما على الساحل فتنتشر المطاعم والمنتجعات الخاصة التي تولّد نشاطًا إقتصاديًا موسميًا، لاسيما في الجيّة والدامور. وقد عقدت بلدية الدامور إتفاقيات مع هذه المرافق لتقديم الخدمات التفضيلية للمجتمع المحلّي. أخيرًا، تراجعت الزراعة على نحوٍ بالغ بعدما كانت تشكّل قطاعًا هامًا في المنطقة، لكنها تظلّ مورد توظيفٍ رئيسي للعمّال السوريّين العابرين، لاسيما في سهول الدامور الواسعة.

III. الأطراف الفاعلة

في التاريخ الحديث، مرّت الولاءات السياسيّة في الإقليم بمراحل مختلفة صاغتها السياقات المحلية والإقليمية، بما في ذلك الإنتماء إلى الأحزاب السياسيّة الوطنية واليسارية لاسيما في فترة ما قبل الحرب الأهلية، ثم إلى الجماعات الإسلاميّة بعد الحرب، بالإضافة إلى الولاءات السياسيّة القائمة على أساس الزبائنية. وكانت الولاءات تنقسم قبل الحرب الأهلية بين "حزب الوطنيّين الأحرار" الذي يقوده آل شمعون من جهة والمعسكر الجنبلاطي اليساري من جهة أخرى. وما زال بعض السنّة في الإقليم اليوم يؤيّدون إما كمال جنبلاط أو غريمه آنذاك كميل شمعون، لاسيما أبناء الجيل الأكبر سنًا، بينما يشيع تأييد سعد الحريري و"تيار المستقبل" بين الجيل الأصغر سنًا بدرجاتٍ متفاوتة.

في أواخر التسعينيّات، استقرّت الولاءات ضمن توازن قوًى بين القيادة الطائفية القائمة على أساس الزبائنية للقائد الدرزي وليد جنبلاط من جهة والقيادة الحريرية السنّية من جهة أخرى. وعلى نحوٍ مخالف لما كانت عليه العلاقة بين كمال جنبلاط وشمعون، يجمع بين وليد جنبلاط وسعد الحريري حلفٌ ومصالح إقتصاديّة مشتركة، ما يسمح لهما بإحكام القبضة على المنطقة، وبالتالي التخفيف من النزاع الداخلي فيها. ومنذ صعود رفيق الحريري في مطلع التسعينيّات، لم يتصادم الطرفان مباشرةً في أي من الإنتخابات النيابية، ونجحا دومًا في عقد التحالفات الإنتخابية على الرغم من تنافسهما على جمهور الناخبين ذاته. وكما أشارَ أحد الوجهاء، "عندما يتحالف جنبلاط والحريري، نشعر نحن السنّة بالإرتياح"[٣٢].

أما التمثيل النيابي السنّي الذي ما زال على حاله منذ العام ٢٠٠٠ فيعكس وجهة النظر هذه. في كلّ دورة إنتخابية، يُحجز مقعدٌ نيابي للنائب علاء الدين ترّو، ابن بلدة برجا والعضو في "الحزب التقدّمي الإشتراكي" الذي يرأسه جنبلاط منذ العام ١٩٧٥ (يشغل مقعدًا نيابيًا منذ العام ١٩٩٢)، وآخر لمحمد الحجار العضو في "تيّار المستقبل" وابن بلدة شحيم (يشغل مقعدًا نيابيًا منذ العام ٢٠٠٠).

ويؤدّي الوجهاء المحليّون دورًا بارزًا في الحياة السياسيّة في المنطقة، وهم إذ ينتمون إلى مجموعاتٍ سياسيّة مختلفة، يعزّزون شعبيّة أحزابهم من خلال حضورهم المحلّي. ومؤخرًا، شهدت المنطقة صعود حركاتٍ بديلة كمجموعاتٍ المجتمع المدني، لاسيما بعد الإنتخابات البلدية الأخيرة وكردٍ على الأزمات البيئيّة التي تعصف بالمنطقة. كذلك، وجدت حركات إسلاميّة أخرى فرصةً لزيادة نفوذها.

---

[٣٠] IDAL - About Us - Investment Projects Supported - Projects - Arwan', accessed 24 March 2017, http://investinlebanon.gov.lb/en/about_us/investment_projects_supported/projects?catId=4&projectId=48.

[٣١] المستقبل الإقتصادي، «إجتماع للجهات المانحة لتمويل إقامة ٣ مدن صناعية في لبنان»، المستقبل، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=NP&ArticleID=722174

[٣٢] ممثّل منتخَب محليًا في حوارٍ أجرته مزنة المصري وزينة عبلا، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧.

وتصف المقاطع أدناه الأطراف السياسيّة الـ١٢ الأبرز على الصعيد المحلّي وفقًا لما ذكره المُحاوَرون عن أفراد ومجموعات ومنظمات تؤدّي دورًا أساسيًا كأطراف في سياقات النزاع، أو تلك التي تمتلك القوة لحلّ النزاعات حين تقع. وفي حين طلب الباحثون المزيد من المعلومات عن بعض الأطراف، فإن قرار تضمينهم في اللائحة أدناه اعتمد على نحوٍ كبيرٍ على درجة تأثيرهم على الصعيد المحلّي وفقًا للمُحاوَرين.

ويحضر مثل السكّان الوافدون من خارج المنطقة هنا، إذ أنهم على الرغم من عددهم الكبير يمتلكون تمثيلًا ضعيفًا ودورًا محدودًا جدًا في الديناميّات الإجتماعيّة–الإقتصاديّة في المنطقة. لذا، لم يجرِ ذكرهم ضمن الأطراف الفاعلة. ويضمّ هؤلاء مجتمع اللاجئين الفلسطينيّين الموجود في المنطقة منذ زمنٍ طويلٍ (والمندمج جيدًا في النسيج الإجتماعي للمنطقة)، والعمّال الآسيويين والسوريّين في المنطقة، ومالكي المنازل الجدد الذين انتقلوا إلى المنطقة بحثًا عن سكنٍ قليل التكلفة ومجتمع اللاجئين السوريّين.

وتمثّل وكالات "الأمم المتحدة" ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية أمثلةً أخرى عن جهات ذُكرَت كأطراف فاعلة في مناطق أخرى لكنها تغيب عن هذا التقرير. وفي وقتٍ ذكر فيه عددٌ محدودٌ من اللاجئين والمنظمات غير الحكومية البرامجَ المحليةً المموّلة، فإنّ العديد من هذه البرامج تُنفّذ في صيدا من قبل منظماتٍ موجودة هناك وليس في الإقليم، كما أن هذه النشاطات لا تُعدّ ذات تأثيرٍ في صياغة تجربة الحياة اليومية للاجئين أو ديناميات النزاع المحلّية.

أ. الأطراف السياسيّة

١. الحزب التقدّمي الإشتراكي

تعود القيادة السياسيّة الرئيسية في المنطقة إلى آل جنبلاط، وقد ورثها وليد جنبلاط عن والده كمال جنبلاط الذي يرتبط به المجتمع المحلّي بصلات تقليدية من الولاء لعائلته كما لمشروعه السياسي. وتُدار هذه القيادة من خلال معرفة آل جنبلاط العميقة بالوجهاء المحليّين وحضورهم القوي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط كثيرٌ من السكّان بالقيم الوطنية واليسارية التي مثّلها "الحزب التقدّمي الإشتراكي" في سبعينيّات القرن الماضي.

خلال التسعينيّات، تمتّع وليد جنبلاط بالسيطرة على وزارة المهجّرين والأموال التي وزّعتها لتسهيل عودة اللبنانيّين المُهجرين في الداخل، ما عزّز من مركزه الزبائني في المنطقة التي شهدت نسبةً كبيرةً من التهجير. ترافق هذا مع صعود القيادة السياسيّة للحريري في أواخر التسعينيّات، الذي صار يشارك جنبلاط التمثيل السياسي في المنطقة. مؤخرا ذكر عدد ممن قابلناهم تراجعاً في شعبية جنبلاط، مشيرين الى ان الشباب السنة يميلون بنسبة اكبر الى تيار المستقبل والجماعة الإسلامية، مع ان الأكبر سناً ما زالوا يدينون بالولاء الى جنبلاط، ومع تفاقم ازمة النفايات فإن تراجع الشعبية هذا تشهده كافة الأحزاب السياسية[٣٣]. هذا التوجه، نسبة لنفس الأشخاص الذين قابلناهم، كان ملحوظًا في انتخابات ٢٠١٦ البلدية، حين تجنبت الأحزاب السياسية التنافس وركزت على دعم المرشّحين المستقلّين أو مرشّحي العائلات. ويُعدّ وليد جنبلاط لاعبًا إقتصاديًا أساسيًا أيضًا نظرًا لكون عائلته أحد أكبر مالكي الأراضي في المنطقة، بالإضافة إلى إمتلاكه حصصًا في عدد كبير من مشاريع الأعمال المحلية مثل معمل سبلين للترابة.

٢. تيار المستقبل

منذ العام ٢٠٠٠، يُعدّ "تيار المستقبل" بقيادة الحريري شريكًا لـ"الحزب التقدّمي الإشتراكي" في القيادة السياسيّة للمنطقة، ومنافسًا في بعض الأحيان. ولعلّ أوضح مثالٍ على قوّة "المستقبل" في المنطقة هو تمثيله النيابي عبر النائب محمد حجار، بالإتفاق مع حليفه، "الحزب التقدّمي الإشتراكي". ولا يقوم هذا التحالف على السياسة فقط، بل على الشراكات الإقتصاديّة المحلية القائمة بين قائدَي الحزبين، كملكيّتهما المشتركة لمعمل سبلين[٣٤].

---

[٣٣] إسكندر شاهين، "من يمسك بقرار اقليم الخروب؟ الديار، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦. http://www.addiyar.com/article/1141702-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%85%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%A8.

[٣٤] أصبح رفيق الحريري شريكًا في الشركة في العام ١٩٨٧، بعد عامَين من توفيره قرضًا لجنبلاط حين كان الأخير يواجه صعوباتٍ مالية. المصدر: Hannes Baumann, Citizen Hariri (London: C Hurst & Co Pub Ltd, 2016), 43.

لكن على الرغم من ذلك، لم يعمد "تيار المستقبل" إلى التعبئة على نحوٍ كبيرٍ في المنطقة، ربما بسبب المنفعة الإنتخابية المحدودة فيها. بحسب عدد ممن قابلناهم، ازدادت شعبية "تيار المستقبل" بعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، بالتزامن مع صعودٍ في التعبئة الطائفية على الصعيد المحلّي، لكن بحسب نفس المصادر، تضاءلت هذه الشعبية نتيجة تراجع الدعم المالي في أثناء غياب القيادة السياسيّة لـ"التيار" عن لبنان. وتتفاوت شعبية "التيار" من بلدةٍ إلى أخرى، إذ تتأثر على نحوٍ كبيرٍ بشخص المنسق المحلّي لـ"التيار".

٣. الجماعة الإسلاميّة وغيرها من التيارات الإسلاميّة

تُعدّ "الجماعة الإسلاميّة" الفريق الإسلامي الأبرز في المنطقة، وتتمتّع بحضورٍ قديم العهد نسبيًا لاسيما في حارة الناعمة وبرجا، كما تدير مؤسساتٍ خيريّة إجتماعيّة وتربويةً مختلفةً تقدّم الخدمات الإجتماعيّة والصحية والتربوية إما على نحوٍ مباشرٍ أو من خلال منظماتٍ خيريّة أخرى. وأظهرت انتخابات ٢٠١٦ البلدية تمتّع الجماعة بالشعبية، وقدرتها على التعبئة وحصدِ أصوات الناخبين. لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى الانتخابات النيابية نظرًا لطبيعة التحالفات السياسيّة في المنطقة. وانطلاقًا من موقعها القوي على صعيد المجتمع، فاوضت "الجماعة الإسلاميّة" على تموضعها المحلّي بالتنسيق مع "تيار المستقبل"، كما فعلت في انتخابات ٢٠١٦ البلدية.

وحين برزت ظاهرة الشيخ أحمد الأسير في عامَي ٢٠١٢-٢٠١٣، ظهرت ملامح التأييد للشيخ السلفي في بعض القرى. لكن وفقًا لمختار إحدى القرى الساحلية، كان الأمر مجرّد استعراضٍ مؤقت للولاء عبّر من خلاله الشباب المسلم في المنطقة عن استيائهم من "تيار المستقبل" وإستعداداهم للإنضمام إلى جماعاتٍ سياسيّة أخرى. وشرح المختار، كما غيره من وجهاء المنطقة، أن التأييد الحقيقي للفكر الإسلامي السلفي في المنطقة يظلّ ضعيفًا إن لم يكن معدومًا.

٤. حزب الله وسرايا المقاومة

يُعدّ عدد مؤيّدي "حزب الله" في المجتمع المحلّي محدودًا نظرًا لقلّة عدد الشيعة في المنطقة. لكن البلدات الساحلية، ولاسيما الجيّة، تضم نسبةً بارزةً من السكّان الشيعة. ومع زيادة عدد السكّان الشيعة الوافدين من الجنوب أو من ضواحي بيروت الجنوبية بحثًا عن سكنٍ أقلّ كلفة، يزعم عددٌ من المُحاوَرين أن "حزب الله" يعمل إستراتيجيًا على الإستفادة من وجود مناصريه في بعض القرى، في محاولةٍ ممنهجة للسيطرة على الطريق الساحلي. ويستمدّ هؤلاء الدليل على زعمهم هذا من إشتباكات أيار/مايو ٢٠٠٨ وغيرها من فتراتٍ الإحتقان والتوتّر في بيروت، حين تمكّن مناصرو "حزب الله" من السيطرة على الطريق الساحلي ذي الأهمية.

من جهةٍ أخرى، أشار أحد المقاولين أن للديموغرافيا دور هام، وأن خصوم "حزب الله" لا يرون هذه التغيّرات، فيعمدون إلى تسييس الزيادة في عدد السكّان الشيعة الوافدين إلى المنطقة. ويؤكّد المقاول أن عدد الشيعة في لبنان قد إزداد فعليًّا، لذا من الطبيعي أن يتسع إنتشارهم الجغرافي. وأضاف الرجل أن مشتري المنازل مختلطون، وإن كانوا في العادة يفِدون إلى المنطقة واختيار مساكنهم عبر شبكاتٍ إجتماعيّة ذات خلفيةٍ مشتركة، ما قد يبدو للآخرين جهدًا منسقًا ومخططًا.

وتنشط سرايا المقاومة التابعة لـ"حزب الله" في بعض البلدات ذات الغالبية السنيّة، وإن كان حضورها محدودًا في العادة. ووصف عددٌ من المُحاوَرين عضويتهم في سرايا المقاومة على أنها عضوية قائمة على أساس المصلحة، وأنه على الرغم من انضمام البعض إلى السرايا لدوافع سياسيّة أو أيديولوجية، فإن كثيرًا من الأعضاء ينضمون لقاء مبلغٍ شهريٍ يقدّمه "حزب الله".

٥. الأحزاب المسيحيّة

تاريخيًا، تمتّع آل شمعون و"حزب الوطنيّين الأحرار" بتأييدٍ كبيرٍ في المنطقة، لاسيما لكونهم من الشوف، لكن شعبيتهم تراجعت في خلال الحرب الأهلية. وتمتّعت القوات اللبنانية بحضورٍ قويٍ في البلدات الساحلية المسيحيّة في فتراتٍ معينة من الحرب الأهلية، وما زالت تمتلك شعبيةً فيها إلى جانب "التيار الوطني الحرّ". ويكتسب هذا الدعم أهميةً أكبر في الفترات الإنتخابية، إذ يشكّل هؤلاء نسبةً هامةً من الناخبين. لكن في السياسات اليومية، تبدو هذه الشعبية هامشيةً، لاسيما نظرًا إلى العدد المحدود للمسيحيّين المقيمين في المنطقة.

ب. الأطراف الفاعلة إجتماعيا وسياسيًا على صعيد المنطقة

٦. البلديات

تمتلك معظم بلدات المنطقة بلديات قديمة العهد في معظمها ومنتظمة على نحوٍ كبيرٍ ضمن اتحادات بلدية، كما يبدو أنها تعمل جماعيًا على نحوٍ جيد. وتكمن القوّة الأساسية لأعضاء البلدية في الحفاظ على العلاقات الإجتماعيّة وحلّ النزاعات المحليّة. على سبيل المثال، في إحدى القرى المختلطة التي تضمّ سكّانا شيعةً وسنةً ومسيحيّين، كان الجامعان السنّي والشيعي يبثّان خطبة الجمعة في الوقت عينه، ما تسبّب بكثيرٍ من الضجيج والتوتّر. فتدخّل الوجهاء المحليّين والبلدية لإرساء إتفاقٍ يقضي بأن يتناوب الجامعان على بثّ خطبة الجمعة أسبوعًا تلو الآخر[٣٥]. لكن لهذه البلديات، باستثناء عددٍ قليلٍ منها، دورٌ محدودٌ في التنمية، وقد تحسّر أحد الوجهاء على "عجز المجالس البلدية في المنطقة عن رؤية دورٍ للبلدية أبعد من جمع النفايات"[٣٦].

ويبرز مثالٌ آخر على عجز معظم البلديات اليوم هوعدم القدرة على إيجاد الحلول الملائمة لأزمة النفايات، سواء كمجالس بلدية فردية أو كاتحادات بلدية. ويبدو دور البلديات في هذه المنطقة مرتكزًا على إدارة التطورات الجديدة أو السيطرة عليها – لجهةٍ شراءً الأراضي وإستخدامها وجباية الضرائب – والتحكّم بالتغيرات الديموغرافية، بالإضافة إلى تعاظم العائدات البلدية من الأعمال التجارية ومشاريع البناء السكنية الجديدة. لكن العديد من البلديات، وبغضّ النظر عن إنتمائها السياسي، إما تنسّق مع المجتمع المدني والناشطين البيئيين أو هي عاجزةٌ عن الوقوف في وجههم، نظرًا إلى جدية القضايا التي يناصرون من أجلها والدعم الشعبي الذي تحصده تلك القضايا.

ولعلّ التدخّلات السياسيّة من قبل أطراف وطنية يساهم في إضعاف الدور البلدي في المنطقة[٣٧] بالإضافة إلى عاملٍ آخر في القرى المختلطة طائفيًا، حيث يتفق السكّان على أفرادٍ من مختلف الطوائف للتناوب على رئاسة البلدية، ما يُضعف قدرة تلك البلديات على إنجاز الكثير في خلال ولايتها التي تمتدّ على ستّ سنوات.

٧. وجهاء العائلات والمجتمع المحليّون

يؤدّي وجهاء العائلات والمجتمع المحلّي دورًا سياسيًا وإجتماعيا هامًا كما بدا واضحًا في الإنتخابات البلدية الأخيرة، حيث شكّلت التحالفات العائلية عاملًا أساسيًا في صياغة اللوائح المتنافسة وأنماط التصويت. ويصحّ هذا الأمر على نحوٍ خاصٍ في الفترة الحالية، نظرًا لتراجع دور الأحزاب والإمكانية المحدودة للتعبئة الإجتماعيّة في مناطق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تمتاز المنطقة بتاريخٍ طويلٍ من العمل في مؤسّسات الدولة كالقضاء والمؤسّسات الأمنية. ويستمرّ هؤلاء الأشخاص في أداء دورٍ هام كوسطاء لحلّ النزاعات المحلية، وفي الحفاظ على النظام الإجتماعي بين اللبنانيّين ومجتمع اللاجئين السوريّين في المنطقة. وعلى سبيل المثال، ذكر أحد الوجهاء المحليّين في قرى الإقليم تدخّله لصالح امرأةٍ سوريةٍ عبّرت عن إنزعاجها من رجل دينٍ مسلمٍ لبنانيٍ كان يمارس الضغوط عليها لتزويج ابنتها[٣٨].

٨. المقاولون والمطوّرون العقاريّون وأصحاب الأعمال الكبيرة

إن قرب المنطقة من بيروت وصيدا يجعل منها منطقةً جذّابةً على نحوٍ خاصٍ لأصحاب الأعمال والمطوّرين العقاريّين سواءً كانوا من المنطقة ويقيمون فيها أم لا. وتُعدّ هذه الأعمال مصدر توظيفٍ رئيسٍ للسكّان المحليّين كما للعمالة الوافدة إلى المنطقة. ولهذه الأعمال تأثيرٌ على البنية التحتية والعائدات الضريبية للبلديات، كما في حال المناطق الصناعية في الناعمة/حارة الناعمة، بالإضافة إلى المنتجعات الشاطئية والمشاريع العقارية في البلدات الساحلية.

---

[٣٥] حوار مع أحد الوجهاء المحليّين. ووفقًا للشخص ذاته، كان في تلك القرية جامعٌ واحدٌ يرتاده السنّة والشيعة، لكن منذ بضع سنين، انتقلت إدارته إلى الأوقاف السنّية وأُقفل منذ ذلك الحين. وما زال مصير الجامع رهن الدعاوى القضائية. وتشير هذه الحالة المحدّدة إلى انعدام حساسية الديناميات الوطنية تجاه الوقائع المحلية، إذ يبدو تأثيرها السلبي في العلاقات المحليّة المتناغمة.

[٣٦] أحد الوجهاء المحليّين.

[٣٧] حوار مع أحد ممثّلي المجتمع المحلي.

[٣٨] أحد ممثّلي المجتمع المحلي.

ويؤدّي المطوّرون والمقاولون العقاريّون دورًا رئيسيًّا في الصياغة الديموغرافية للمنطقة، إذ غالبًا ما يستقطبون شراةً من محيطهم الإجتماعي و/أو خلفياتهم السياسيّة والطائفية[٣٩]. ويجب على المقاولين التفاوض مع البلديات بشأن مشاريعهم العمرانية، إذ تقوم الأخيرة بفرض شروط كعدد الطوابق والحجم التقديري للوحدة السكنية، على الأرجح بغرض استقطاب الشراة الأثرياء. بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يفاوض المقاولون البلديات على الضرائب المتوجبة على مشاريعهم وتلك المفروضة على الشراة، إذ غالبًا ما تُفرض على الشراة الوافدين من خارج البلدة ضرائب أعلى من أهل البلدة والناخبين فيها.

٩. الكنيسة

بعد نهاية الحرب الأهلية، ملأت الكنيسة الفجوة في القيادة المحليّة وفي تمثيل المسيحيّين المُهجّرين في بداية مرحلة عودتهم إلى المنطقة، حين كانت الأحزاب المسيحيّة التقليدية مهمّشة. واليوم، يؤدّي رؤساء البلديات والكنيسة في البلدات ذات الغالبية المسيحيّة دورًا بارزًا في الحفاظ على الطابع الديني لبلدات معينة، من خلال الحدّ من بيع الأراضي وتنفيذ الغرباء لمشاريع سكنية. وفي إحدى القرى مثلًا، أصدرت الكنيسة تعميمًا لأصحاب الأراضي المحليّين تطلب منهم عدم بيع أراضيهم، وتعرض عليهم المساعدة في إيجاد شارٍ من الطائفة نفسها، أو في تزويدهم بقروضٍ لسدّ حاجاتهم المالية من دون الاضطرار إلى بيع أراضيهم[٤٠].

١٠. الجمعيات الخيريّة ورجال الدين المسلمين

إن الجمعيات الخيريّة القليلة العاملة في المنطقة هي جمعيات إسلامية مدعومةٌ بشكلٍ رئيسٍ من الجماعة الإسلاميّة، وهي تمثّل مصدر دعم هام للاجئين السوريّين. ويتمتّع الأئمة كأفراد بحضورٍ واحترام كبيرَين، لكن موقفهم المتعاطف بشكلٍ عام مع اللاجئين السوريّين لأسبابٍ دينية وسياسيّة، لا يتطابق دائمًا مع المزاج السائد محليًا. وعلى سبيل المثال، دعا أحد المشايخ إلىً التعاطف مع اللاجئين السوريّين من أصحاب المحال التجارية ردًا على احتجاجات بعض أصحاب المحال من اللبنانيّين في بلدة الناعمة الساحلية. ونتيجةً لذلك، تعرّض الشيخ إلى انتقاداتٍ لاذعةٍ من قبل أهالي البلدة لعدم إيلائه الأولوية لمصالح اللبنانيّين[٤١].

١١. المجتمع المدني المحلّي والناشطون البيئيون

ينتمي الناشطون البيئيون إلى مختلف البلدات والخلفيات السياسيّة، لكن ناشطي الناعمة/ حارة الناعمة وبرجا يؤدّون دورًا بارزًا وسياسيًا بامتياز. وبرزت هذه المجموعات كنتيجة لاستياء الأهالي من الأحزاب السياسيّة، وكردٍ على الأزمات البيئيّة والإجتماعيّة، معطوفًا على شعورٍ عام بالتهميش. وتتألّف هذه المجموعات غالبًا من الناشطين الشباب، وقد استطاعت حصد الدعم الشعبي والوصل ما بين البلدات والطوائف المختلفة، وبدا ذلك واضحًا في إدارة وتنفيذ حملة إقفال مطمر الناعمة. وتضع هذه المسألة تحديدًا الناشطين في مواجهة القيادات السياسيّة التي لطالما قلّلت من شأن قدرتهم على التأثير في السياسات الإقليمية وإضعاف قبضتهم التقليدية على مقاليد السلطة في المنطقة. ويظلّ هؤلاء الناشطين مجموعةً عفويةً وغير منتظمة من المتطوعين الذين يجمعون بين مسائل إجتماعيّة – سياسيّة عدّة، مشكّلين حركةً إجتماعيّة من دون تنظيمٍ رسميٍ وهيكيلي، وبالتالي مفتقدةً إلى الموارد والتمثيل الرسمي.

١٢. العشائر العربيّة

توجد في المنطقة ثلاث مجموعات من العرب ذوي الأصول القبَليّة ممّن ينتمون إلى مختلف مناطق ساحل الشوف (مثل السعديّات)، أو ممّن هُجّروا من مناطق أخرى ولجأوا إلى المنطقة في خلال الحرب الأهلية (مثل "عرب المسلخ"/ الكرنتينا). وتنتمي هذه العشائر كافةً إلى الطائفة السنيّة، لكن ولاءها لا يعكس بالضرورة انتماءها الطائفي، بل مزيجًا من المصالح التاريخية والسياسيّة المعقّدة. وعلى الرغم من أن هذه العشائر تتشارك بعض التقاليد الثقافية والصلات الإجتماعيّة، فإنها لا تشكّل بالضرورة مجموعةً

[٣٩] شرح مقاولان في حوارٍ مع فريق البحث أنهما لم يلجآ قط إلى وضع الإعلانات لبيع العقارات المعروضة للبيع، وأن الشراة يأتون عن طريق المعارف الشخصية والعائلية، وأن الشراة أنفسهم يستقطبون أقاربهم وأصدقاءهم في ما بعد.

[٤٠] حوارٌ مع أحد الوجهاء المحليّين.

[٤١] حوارٌ مع ممثّلٍ عن المجتمع المحلّي من الناعمة/ حارة الناعمة.

متجانسةً واحدة، لكن من الممكن أن تُعبأ سياسيًا على أساس طائفي. وأتى عرب المسلخ إلى المنطقة بعد مجزرة الكرنتينا في العام ١٩٧٦، نظرًا لتأييدهم الحزب التقدّمي الإشتراكي آنذاك. هكذا، يمثّل هؤلاء العرب مثالًا نادرًا على التهجير من المدينة إلى الريف في خلال الحرب. وعلى الرغم من عيشهم في الشوف، يستمرّ هؤلاء بالتصويت في بيروت وينقسم ولاؤهم بين جنبلاط والحريري.

IV. قضايا النزاع

في ضوء الإتفاق المعقود بين نُخب المنطقة والمعزّز بالمصالح السياسيّة والإقتصاديّة، يسود هدوءٌ نسبيٌ في ما يتعلّق بالنزاع والإشتباكات. لكن المنطقة تعاني آثار الديناميّات والسياسات الوطنيّة، بالإضافة إلى غياب التخطيط الوطني والإستراتيجي، لاسيما في المسائل البيئيّة. ونتيجة قربها من بيروت، تواجه المنطقة تحديات فريدةً تتعلّق بالحركة الديموغرافية من المدينة إلى الريف، ما يتسبّب بتوتّرات تغذّي المآسي العالقة منذ زمن الحرب والإنقسامات السياسيّة الشيعية–السنّية الأحدث عهدًا. ويُعدّ عدد اللاجئين السوريّين في المنطقة محدودًا نسبيًا مقارنةً بغيرها من المناطق، كما أنهم يشكّلون أحد المكوّنات السكّانية الأكبر الوافدة إلى المنطقة، ويبدو أنهم نسجوا علاقاتٍ مع المجتمع المضيف أفضل منها في مناطق أخرى من لبنان.

أ. التمدين غير المدروس الذي يغذّي الإحتقان الطائفي والسياسي

تتّسم هذه المنطقة بتغيّرات ديموغرافية واسعة وبعدد كبير من السكّان الذين لا ينتمون إلى بلدات الإقليم. ولهذه التغيّرات تبِعاتٌ إداريةٌ وإجتماعيّة–إقتصاديّة تنتج عنها توتّراتٌ محليةٌ على مختلف الأصعدة.

لقد غذّت سياسات اللّبرلة الإقتصاديّة وديناميات القطاع العقاري تحوّلًا في طابع المنطقة ونسيجها الإجتماعي، مطلقةً عمليةً متسارعةً من التمدين غير المُخطط له في ظل غياب السياسات التنمويّة الإجتماعيّة–الإقتصاديّة والخدمات الإجتماعيّة العادلة[٤٢]

ومنذ إنتهاء الحرب، اجتذبت المنطقة نتيجة قربها من العاصمة الكثير من المصانع التي انتقلت إليها، ولاسيما إلى حارة الناعمة، لتقيم منشآتها فوق أراضٍ غير مصنّفة بالضرورة كمناطق صناعية، لكن بات متعارفًا عليها في نهاية المطاف كمناطق ذات طابع صناعي[٤٣]. ولم تترافق هذه النقلة مع استراتيجياتٍ وطنيةٍ داعمةٍ، كما أن البلديات لم تمتلك الموارد المطلوبة للتعامل مع التحديات التي يطرحها قيام مناطق صناعيةٍ كهذه.

وعلى نحوٍ مماثل، فإن ارتفاع أسعار العقارات في بيروت دفع بكثيرٍ من السكّان ذوي الدخل المحدود إلى الاستقرار في منطقة الإقليم، مستفيدين من قربها من المدينة والمشاريع العقارية المُستحدثة فيها في مطلع التسعينات ثم في النصف الثاني من العقد الأخير. واجتذب القسم الساحلي من الإقليم الجماعات المهمّشة كما في حارة الناعمة حيث تقطن الأسر الفقيرة الوافدة من بيروت، بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين. ومؤخرًا، وفد اللاجئون السوريّون للإقامة في سواحل البلدات الكبيرة كشحيم وبرجا.

ويبيّن وضع بلديّتَي الدامور والناعمة/حارة الناعمة على نحوٍ نموذجي كيفيّة تغيّر التركيبة الطائفية للسكّان في العقود التي تلت الحرب نتيجة الإتجهات الديموغرافية. وفي الناعمة/حارة الناعمة، أدّى تدفّق السكّان الجدد ذوي الغالبية السنّية إلى إجتذاب عقاراتٍ أقلّ كلفةً، واستقرّوا في حارة الناعمة، متفوّقين عدديًا على السكّان المسيحيّين الأصليين المتركّزين في الناعمة والذين كانوا يشكّلون الغالبية قبل تهجيرهم في الحرب. يحدث الأمر ذاته في الدامور (راجع الفقرة ب: الإجتماعي–السياسي).

إستغلّ المطوّرون العقاريون من خارج المنطقة فرصة وجود أراضٍ متاحة بأسعارٍ منخفضة نسبيًا في الإقليم وساحل الشوف، ربّما نتيجة رغبة الكثير من أصحاب الأراضي الأصليين في الإستفادة من الإرتفاع الكبير في سعر الأرض، في وقتٍ لم يكن لدى البعض الآخر منهم رغبةً في العودة إلى المنطقة، فاختاروا بالتالي بيع أراضيهم بأسعارٍ منخفضة.

ولم تترافق عمليات التمدين هذه مع تنميةٍ إقتصاديّة واسعةٍ بما يتجاوز التطوير العقاري، على الرغم من إنشاء منتجعاتٍ صيفيةٍ

[٤٢] منى خشن، «تطوير وإعادة إعمال الدامور ومسألة الهوية»، العدد ٣٦ من اللائحة البريدية للمفكرة القانونية (٥ أيار/مايو ٢٠١٦).

[٤٣] 'Investment Develeopment Authority of Lebanon (IDAL), 'Industrial Zones in Lebanon.

على الساحل وبعض المؤسسات الصناعية في مناطق أخرى من الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التراجع الإقتصادي منذ العام ٢٠١٠، وأثر الأزمة السورية على التجارة، أدّيا إلى إقفال أو تقليص حجم الكثير من المصانع في المنطقة[٤٤]. وأشار المُحاوَرون إلى أن هذه المناطق شبه المدينية عجزت عن تأمين الوظائف الكافية لتلبية الحاجات السكّانية المتزايدة نظرًا لغياب الإستراتيجية الصناعية وإنعدام المعاملة التفضيلية للمجتمع المضيف.

وبدلًا من ذلك، أدّت عمليات التمدين إلى تمدّد المباني السكنية باتجاه المناطق الصناعية تاريخيًا، ما أنتج ضغطًا متزايدًا على البنى التحتية، معطوفًا على المشكلات الأخرى الناجمة عن التلوّث الصناعي.

ويُفترض بالمجالس البلدية المنتخبة من قبل السكّان الأصليين والمسجّلين – ومنهم نسبة كبيرة لم عبلاتعد تقيم في المنطقة – أن تستجيب لحاجات السكّان الذين يتزايد عددهم بسرعة والذين لا يشكّلون قوةً ناخبةً لتلك البلديات، ما يعني أن تلك المجالس قد تكون أقل حماسةً لتوفير الخدمات لهؤلاء السكّان على الرغم من كونهم يسدّدون الضرائب. وتمتلك هذه البلديات قدرات تقنيةً وماليةً محدودةً لخدمة المنطقة شبه المدينية ضمن وضعٍ بلديٍ مؤسّسي يماثل وضعًا قرويًا أكثر منه مدينيًا.

وأشعلت هذه التحوّلات وعزّزت التوتّرات ومشاعر إنعدام الأمان بين السكّان الأصليين والوافدين الجدد الذين هم في غالبيتهم من الشيعة والسنّة الوافدين من بيروت وضواحيها لشراء المنازل في بلدات الإقليم. وفي الوقت عينه، فإن معظم الأراضي المُباعة تعود إلى المسيحيّين الذين تركوا المنطقة في خلال الحرب الأهلية ليبنوا حيواتهم في مناطق أخرى. وعلى الرغم من أن هذه التغيّرات تعود بالدرجة الأولى إلى ديناميات الديموغرافيا والسوق، فإنها تغذّي مخاوف بعض السكّان المحلّيين من حدوث تغيّر في الهوية الدينية والنسيج الإجتماعي في المنطقة، وهو خوفٌ يعزّزه تاريخٌ من العنف الطائفي ومجازر السبعينيّات والثمانينيّات التي تسبّبت بتهجيرٍ واسع النطاق.

ويُفاقم هذا الخوفَ واقعُ كون من هُجّروا إلى المنطقة في الفترة ذاتها ينتمون إلى الطوائف الإسلاميّة، ومن بينهم عرب المسلخ/الكرنتينا، ممّن لم يعودوا إلى مناطقهم الأصلية. ومن وجهة نظر السكّان الوافدين إلى المنطقة، فإن التعلّق بملكية الأرض التاريخية تبدو غير مبررة اليوم في ظلّ التغيّر الديموغرافي الحاصل، ووفقًا لأحد المقاولين، "يجدر بأي لبناني أن يعيش حيثما يختار في لبنان بغضّ النظر عن طائفته"، رابطًا بين هذا النوع من التوتّر وغيره في مناطق كالحدث على سبيل المثال، مشيرًا إلى أن المقاولين يحاولون إبداء الحساسية تجاه مسائل معيّنة، كالحال مثلاً مع شراء الأراضي القريبة من ساحات البلدات أو دور العبادة.

أدّى هذا الوضع في ظلّ التوتّر الطائفي القائم إلى بروز انقسامات في بلديّتَي الدامور/السعديات والناعمة/حارة الناعمة اللتين تدرسان حاليًا الإنفصال إلى أربع بلديات بغرض عكس "الخصوصيات الجغرافية والإجتماعيّة والديموغرافية"، وفقًا لأحد المُحاوَرين الرئيسيين. في الواقع، يعني ذلك فصل المجتمع المسيحي الذي بات يشكّل أقليةً، عن الجزء السنّي المتنامي في البلديات المذكورة، بغرض تشكيل كتلٍ سياسيّة طائفيةٍ متجانسة.

وتتشابك هذه المخاوف أيضًا مع الديناميات السياسيّة الحديثة كالتوتّرات الناشئة مع أفراد المجتمع الشيعي الوافدين حديثًا إلى المنطقة، والذين يُنظر إليهم في العادة كمناصرين لـ"حزب الله". أما خصوم "حزب الله" فيرون في زيادة عدد السكّان الشيعة لاسيما في المناطق المختلطة تاريخيًا كالجيّة، محاولةً من الحزب للسيطرة على الطريق الساحلي[٤٥]. وتسبّب ذلك بنشوب العديد من الإشتباكات العنيفة، من بينها إشتباك تموز/يوليو ٢٠١٥ على خلفية إنشاء "حزب الله" مصلّى، خشي منتقدو الحزب أن يتحول إلى موقع عسكري أو وحدة لتخزين الأسلحة[٤٦]. وتتكرّر هذه المزاعم منذ أيار/مايو ٢٠٠٨ حين اندلعت إشتباكاتٌ مسلحةٌ بين مؤيّدي قوى ٨ آذار و١٤ آذار[٤٧].

---

[٤٤] حوارٌ أجرته زينة عبلا مع عضوٍ في جمعية الصناعيين اللبنانيّين في تاريخ ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

[٤٥] أشار النائب عن تيار المستقبل محمد الحجار إلى الأمر علنًا في تموز/يوليو ٢٠١٥ بعد وقوع اشتباكاتٍ مسلّحةٍ عدّةٍ في المنطقة. راجع: «الحجار: حزب الله يسعى للسيطرة على أوتوستراد بيروت- الجنوب»، https://www.lebanondebate.com/news/209393، الدخول في ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٧.

[٤٦] أحمد منصور، «اشتباك مسلح بين شبان من السعديات وسرايا المقاومة على خلفية إنشاء مصلى والإتصالات السياسيّة والجيش تنجح في لجم التوتّر القابل للإنفجار بين لحظة وأخرى»: http://www.al-iklim.com/_article.php?article_id=97339&sub_category_id=97&category_id=7. الدخول في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٧.

[٤٧] راجع: Nicholas Blanford, 'Sunni Backlash Follows Hezbollah's Strike in Lebanon', Christian Science Monitor, 19 May 2008, https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2008/0519/p06s02-wome.html.

ويستمرّ التوتّر بأخذ طابع طائفي سنّي–شيعي مشكلًا أرضيةً خصبةً للتصعيد، لاسيما بين السكّان المحلّيين السنّة والوافدين الشيعة. وتمكن ملاحظة هذه التوتّرات على وجه الخصوص بين بلدة السعديّات السنّية وبلدية الجيّة المحاذية لها حيث تنشأ مناطق سكنية جديدة غالبية سكّانها من الشيعة. لكن على الرغم من ذلك، فإن العلاقات بين شيعة بلدتَي جون والوردانية الذين ينتمون في الأصل إلى المنطقة ونظرائهم السنّة لم تشهد أي حوادث بارزة، حتى في خلال وبعد أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨، نظرًا إلى التاريخ الطويل من العلاقات الإجتماعيّة التي تجمع بينهم.

ب. الخلافات بشأن إدارة المسائل البيئيّة وتشابكها مع المخاوف الوطنية والسياسيّة والإقتصاديّة

شكّل الإقليم وساحل الشوف تاريخيًا وجغرافيًا مسرحًا لعدد من الكوارث البيئيّة ذات التبعات السلبية على الصحّة العامة. وتتمثّل المشاكل البيئيّة الأساسية الثلاث في المنطقة بمعمل الجيّة الحراري الذي بُني في الستينيّات، ومعمل ترابة سبلين ومطمر الناعمة الذي أُقيم في التسعينيّات كجزء من أزمة أكبر في معالجة النفايات الصلبة. وكما هو مفصّلٌ أدناه، يربط الرأي العام هذه المشاكل عمومًا بالمحسوبيّات والفساد، ما أدى إلى جولات متكررة من قطع الطرق والإحتجاجات على مستوى المنطقة والبلاد، كما تستمرّ هذه المواضيع في تشكيل مصدر توتّر قابلٍ للتصعيد[٤٨].

يعود تاريخ معمل الجيّة الحراري إلى أكثر من خمسين عامًا، ويُعدّ مسبّبًا رئيسيًّا في تلوّث الهواء إذ تنبعث منه مختلف أنواع الملوّثات السامّة. ووفقًا لأحد الخبراء ممّن حاورهم فريق البحث، فإن المعمل بات في الواقع خارج الخدمة ولا بد من تفكيكه وإستبداله[٤٩]. وعلى الرغم من أن الحكومة على دراية بالوضع، فإنها لم تتصرّف بشأنه بعد[٥٠]. ولا تخضع إنبعاثات المعمل للمراقبة والقياس دوريًا، على الرغم من ثبوت تسبّبها بمشكلات صحية حادّة. واستمرّ ناشطو المنطقة ولاسيما برجا في الإحتجاج طيلة العامَين الماضيَين، كما تقدّموا وبلدية برجا في العام ٢٠١٦ بدعاوى قانونية ضدّ شركة الكهرباء المعنيّة[٥١]، وقد حاول المسؤولون السياسيون إستخدام مختلف تكتيكات الإقناع والضغط من أجل احتواء الإحتجاجات. ومؤخرًا، أجبرت المحكمة الناشطين على تسديد النفقات الطبية العائدة إلى عناصر قوى الأمن الذين أُصيبوا بجروح في إحدى تظاهرات العام ٢٠١٦[٥٢].

كما يمثّل معمل ترابة سبلين مصدر إنبعاثات سامة في المنطقة، يُعتقد أنها تتسبّب بمشاكل صحية وأمراض مميتة مختلفة. ويحاول سكّان المنطقة إقناع إدارة المعمل بتركيب الفلاتر على الأقلّ لإحتواء جزء من الإنبعاثات. وفي العام ٢٠١١، حصل السكّان على وعود بتركيب الفلاتر، ما لم يتحقّق إلا في العام ٢٠١٦، أي بعد خمس سنوات، إستجابةً للضغوط والإحتجاجات الشعبية[٥٣]. وجرى تركيب الفلتر في معمل ترابية سبلين بعد تفاقم أزمة النفايات الصلبة بشكلٍ حاد.

وحتى العام ٢٠١٦، كان قطاع النفايات الصلبة في بيروت وجبل لبنان يُدار وفقًا لخطة الطوارئ التي وضعتها الحكومة ومجلس الإنماء والإعمار[٥٤] في منتصف التسعينيّات من القرن الماضي. وقتذاك، تعاقدت الحكومة مع شركة "سوكلين" المحلّية لجمع نفايات

---

[٤٨] راجع على سبيل المثال: 'Lebanon's Rubbish Crisis Exposes Political Rot', Reuters, 7 September 2015, http://www.reuters.com/article/us-lebanon-protests-crisis-insight-idUSKCN0R70GO20150907;

ميريام مهنّا، «ملف إدارة النفايات في لبنان: شركة سوكلين، الفساد والتعدي على صلاحيات البلديات وأموالها»، المفكرة القانونية، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1245 «اعتصام للمجتمع المدني وشباب برجا أمام معمل كهرباء الجيّة احتجاجاً على التقنين»، الديار، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ http://www.addiyar.com/article/1042346-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%B4-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%B1%D8%AC%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%85%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D9%86.

[٤٩] حوارٌ أجرته زينة عبلا ومزنة المصري مع خبير سياسي وبيئي في تاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٧.

[٥٠] «أبي خليل: معمل الجية ذاهب إلى الفك والمياه الجوفية تتناقص»، الجمهورية، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ http://www.aljoumhouria.com/news/index/348641

[٥١] محمد الجنون، «القضاء يلاحق معمل الجية الحراري»، ١٤ أيار/مايو 2016. http://www.al-akhbar.com/node/257877

[٥٢] محمد الجنون، «متظاهرو برجا مطالبون (أيضًا) بدفع كلفة قمعهم | الأخبار»، الأخبار، العدد ٣١٢٩، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، http://www.al-akhbar.com/node/274216

[٥٣] «سموم معمل ترابة سبلين: خاتمتها فلتر»، الأخبار، العدد ٢٨٢٤، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، http://www.al-akhbar.com/node/253070

[٥٤] مجلس الإنماء والإعمار هو هيئة رسمية تتولّى تخطيط وتمويل تطوير البُنى التحتية في البلاد. إداريًا، وعلى عكس غيره من السلطات، مدّد مجلس الإنماء والإعمار ولايته وبات خاضعًا مباشرةً لسلطة مجلس الوزراء (www.cdr.gov.lb).

بيروت وجبل لبنان ونقلها ومعالجتها والتخلّص منها في مطمر الناعمة الواقع عند الحدود بين منطقة الناعمة وعبيه—عين درفيل. وجرى تجديد عقد "سوكلين" عامًا بعد عام، على الرغم من كون رسوم الشركة بالغة الكلفة ومستمرة بالإرتفاع، وكون طرق المعالجة التي تعتمدها إشكالية[٥٥]. واتُهمت سوكلين بالفساد وبأنها مصدر ربح لبعض السياسيين[٥٦]. وفي نهاية المطاف، تجاوز مطمر الناعمة طاقته الإستيعابية، متسببًا بمعاناةٍ كبيرةٍ للسكّان المحلّيين لجهة الكوارث البيئيّة والصحية التي أخذت تتهدّدهم[٥٧].

وبرزت أولى إشارات النزاع السياسي والبيئي على خلفية أزمة النفايات الصلبة في العام ٢٠١٤، حين تظاهر عددٌ قليلٌ من الناشطين في البلدات المجاورة مطالبين بإقفال المطمر، فنظّموا الإحتجاجات وقطعوا الطريق إلى المطمر، ما ولّد أزمةً في العاصمة وضواحيها نتيجة تراكم النفايات في الشوارع. ووفقًا لإثنين من المُحاوَرين، حاول القادة السياسيون في المنطقة إسترضاء الناشطين في بداية الأمر، ثم إرغامهم بطرقٍ مختلفة، لكن دونما جدوى[٥٨]. ونجحت الحكومة في إكتساب المزيد من الوقت من خلال المفاوضات بعد تقديمها وعودًا بإيجاد بديلٍ عن المطمر، لكن سرعان ما لاحظ الناشطون إستمرار الوضع على ما هو عليه، فعادوا إلى التظاهر وقطع الطريق المؤدّي إلى المطمر.

إنفجر البعد السياسي للنزاع في صيف العام ٢٠١٥ مشكلًا نقطة تحولٍ بعد إنضمام شريحة كبيرة من المجتمع المحليّ السنّي والدرزي إلى الناشطين، مُظهرين تمردًا على القيادات السياسية الطائفية التقليدية. وأدرك السياسيون وقتها أن الصّدع مع الناس بات حقيقيًا وكبيرًا، فاتفقت الحكومة والقادة السياسيون في الإقليم على التخلّص من النفايات المتراكمة في قطعة أرضٍ كبيرة في الجيّة. وبدت إمكانية إنشاء مطمرٍ في قطعة الأرض تلك فرصةً لأصحاب الأرض لجني أرباحٍ كبيرة، لكن ما إن بدأت الشاحنات بنقل النفايات إلى الموقع الجديد وفقًا للتعليمات الرسمية، عاد المحتجّون إلى الشوارع، مانعين الشاحنات من دخول منطقة الإقليم، ومرغمين إياها على عودة أدراجها.

ونجح الناشطون في تعبئة الناس بناءً على ظروف الحياة المادية وردًا على المشاعر السائدة بالإهمال والتهميش. وغذّت المخاطر البيئيّة والصحية معطوفةً على خيبة الأمل بأداء المسؤولين السياسيين شعورًا بالتهميش عبّر عنه أحد المحتجّين في تظاهرة ضد معمل الجية الحراري متوجّهًا إلى وسائل الإعلام بالقول: "بيروت ليست أفضل منّا، نحن نتلقى الآثار السلبية للمعمل، وهم يحصلون على الكهرباء (أي سكّان بيروت)"[٥٩]. ويحمل هذا التصريح في طيّاته لا شعورًا بالتهميش المناطقي فحسب، بل أيضًا شعورًا بتهميش المجتمعات السنّية في الإقليم على يد قيادة "تيّار المستقبل" بشكلٍ عام، لاسيما بسبب محدودية وزنها الإنتخابي مقارنةً بسنّة بيروت.

وفشلت محاولة إنشاء مطمرٍ جديد في الجيّة، كما أُقفل مطمر الناعمة، لكن الحكومة عجزت عن تقديم بديل. وبحلول آذار/ مارس ٢٠١٦، أُعيد فتح مطمر الناعمة مؤقتًا لبضعة شهورٍ قبل أن يُقفل نهائيًا. وفي نهاية الأمر، افتُتح مطمران جديدان مؤقتان في ضواحي بيروت.

إن التطبيق الضعيف للقوانين البيئيّة – لاسيما في ظل غياب القوانين المنظّمة لقطاع النفايات الصلبة – وضعف دور السلطة المركزية في رعاية وتبنّي مقاربات متكاملة ومستدامة لإدارة هذا القطاع، يغذّيان هذه النزاعات السياسيّة—البيئيّة. بدلًا من ذلك، تتمثّل إدارة النفايات في لبنان بالتخلّص من النفايات التي تنتجها البلديات بالكامل مقابل أسعارٍ مرتفعةٍ وبحسب زنة النفايات. وهناك جهودٌ ضعيفةٌ فقط لتشجيع خفض إنتاج النفايات وإعادة تدويرها عن طريق عدم تشجيع التصريف. وفي ظل هذه الظروف، لطالما اعتُبر هذا القطاع مربحًا للسياسيين الذين يتنافسون للحصول على حصصٍ فيه[٦٠].

---

[٥٥] مهنّا، «ملف إدارة النفايات في لبنان»-Sami Atallah, 'Garbage Crisis: Setting the Record Straight', August 2015, http://lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=48.

[٥٦] 'Lebanon's Rubbish Crisis Exposes Political Rot'.

[٥٧] Abu-Rish, Ziad, 'Garbage Politics | Middle East Research and Information Project', Middle East Report 277 (Winter 2015), http://www.merip.org/mer/mer277/garbage-politics.

[٥٨] حوارٌ أجرته زينة عبلا ومزنة المصري مع خبيرٍ سياسي وبيئي في تاريخ ٢ ايار/مايو ٢٠١٧؛ وحوارٌ أجرته زينة عبلا مع خبيرٍ بيئي في تاريخ ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

[٥٩] «اعتصام للمجتمع المدني وشباب برجا أمام معمل كهرباء الجيّة احتجاجاً على التقنين»

[٦٠] راجع على سبيل المثال: Maha Yahya, 'Taking Out the Trash: Lebanon's Garbage Politics', Carnegie Middle East Center, 25 August 2015, http://carnegie-mec.org/diwan/61102; Nicholas Blanford, 'Beirut Garbage "Mafia" Torching Lebanese Governance', Christian Science Monitor, 26 July 2015, https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2015/0726/Beirut-garbage-mafia-torching-Leba-

لكن في مقابل ذلك، أدّى الغضب الشعبي والنشاط المجتمعي الشّاب العابر للطوائف إلى تشكيل معارضة قوية للسلطة السياسيّة على نحو غير متوقع. وإذ يشكّل الناشطون المستقلّون غير المنتمون إلى أي جماعات سياسيّة سائدة في المنطقة عصَبَ هذه المعارضة، فإن الكثير من مؤيّدي الأحزاب السياسيّة المحلّية إنضمّوا إلى النشاط من أجل هذه القضية، معبّرين عن إستيائهم من الأداء السياسي في هذا الصّدد.

وتعجز البلديات عن حلّ هذه الأزمة نتيجة محدودية القدرات البشرية والمادية والإدارية وغياب الرؤية الموحّدة. وبدلًا من أن تقوم السلطات المركزية بوضع إستراتيجية وطنية لإدارة أزمة النفايات، يضطر الاتحادان البلديّان في الإقليم، كما هي حال البلديات الأخرى في البلاد، إلى العثور على حلول على نحو مستقل[٦١]. وينطبق هذا الواقع أيضًا على بلديتَي الدامور والناعمة اللّتين تكافحان للتعامل مع الأزمة كلٌ على حدة. وبدأت بلدية الناعمة في تطبيق خطة لإعادة التدوير، لكنها كانت لا تزال تتخلّص من النفايات على ضفتَي النهر حتى الشهور الأولى من العام ٢٠١٧ [٦٢]. وفي غياب أي توجيهات وطنية استراتيجية، تلجأ الغالبية العظمى من البلديات إلى أي حلول متوفرة، بما في ذلك فتح المكبّات العشوائية غير الشرعية التي تثير التوتّرات بين السكّان القاطنين بالقرب منها. ويقدّر السكّان المحلّيون وجود حوالي أربعين مكبًا غير شرعي في الإقليم تتسبّب في مشكلات صحية وبيئيّة. وعلى سبيل المثال، كانت بلدية الناعمة تتخلّص من النفايات في أرضٍ مواجهة لحيّ دوحة الحص السكني، ما أثار غضب السكّان هناك ودفعهم إلى إطلاق صرخة اعتراضية[٦٣].

وتستمرّ محرّكات النزاع هذه حتى اللحظة، لاسيما مسألة إدارة النفايات الصلبة. لكن، في الوقت الذي تمكنت فيه مناطق أخرى من جبل لبنان من الوصول إلى مواقع لطمر نفاياتها أو تخزينها على نحو مؤقت، جرى إقصاء الإقليم وساحل الشوف عن مثل هذه الحلول على مستوى الأقضية أو غيرها من الإتفاقيات. وعندما جرى التعاقد مع شركة خاصة لجمع النفايات في أقضية الشوف– عاليه وبعبدا اعتبارًا من حزيران/يونيو ٢٠١٧، استُثنيَ الإقليم منها (وكذلك الشوف وعاليه) وتقرّر أن تعمل في بعبدا، بذريعة عدم توفّر مكانٍ لنقل نفايات الإقليم إليه. ما أبقى بلديات المنطقة رهينة الأزمة في وقتٍ تتراكم فيه النفايات في المكبّات العشوائية المفتوحة.

وتبرز المفارقة جليةً في هذا الوضع القائم: لا بد لحل أزمة النفايات أن يتمّ وفقًا لسياسة إستراتيجية وطنية قبل أن توكل المهمة إلى السلطات المحلّية (البلديات). وفي الوقت عينه، هناك انعدام في الثقة على المستوى المحلّي في أي طرح تطرحه النخب السياسيّة الحاكمة التي يُنظر إليها بصفتها تسعى وراء مصالحها فقط، غير آبهة بالمخاطر البيئيّة والصحية الناجمة عن هذه الأزمة[٦٤]. وتظلّ الأزمة عرضةً للتفاقم والتصعيد وفقًا للمتغيرات المتعلّقة فيها، سواءً على مستوى البلديات لجهة المناطق المحدّدة التي يجري جمع النفايات فيها، أو على المستويَين المناطقي والوطني في ما إذا وُضعت سياسيّة جديدةٌ لإدارة النفايات، وكذلك مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقرّرة في أيار/مايو ٢٠١٨.

---

nese-governance. More recently, there are reports of another lucrative practice of using waste in land reclamation, see Timour Azhari, 'The Lucrative History of Lebanese Land Reclamation', The Daily Star, 19 July 2017, sec. News , Lebanon News, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Jul-19/413250-the-lucrative-history-of-lebanese-land-reclamation.ashx.

Maha Yahya, 'Takin g Out the Trash: Lebanon's Garbage Politics', Carnegie Middle East Center, 25 August 2015, http://carnegie-mec.org/diwan/61102; Nicholas Blanford, 'Beirut Garbage "Mafia" Torching Lebanese Governance', Christian Science Monitor, 26 July 2015, https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2015/0726/Beirut-garbage-mafia-torching-Lebanese-governance.

مؤخرًا، برزت تقارير عن ممارسةٍ مربحةٍ أخرى تتمثل باستخدام النفايات لاستعادة الأرض. راجع: Timour Azhari, 'The Lucrative History of Lebanese Land Reclamation', The Daily Star, 19 July 2017, sec. News , Lebanon News, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Jul-19/413250-the-lucrative-history-of-lebanese-land-reclamation.ashx.

[٦١] محمد الجنون، «نفايات الإقليم: الخلاف على موقع معمل الفرز لا يزال مستمرًا»، الأخبار، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، http://www.al-akhbar.com/node/275502

[٦٢] ندى أندراوس، «مشكلة النفايات عادت إلى الواجهة من باب مجرى نهر الدامور»، المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، ٢ آذار/مارس ٢٠١٧
http://www.lbcgroup.tv/news/d/305325/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AC%D8%B1%D9%89-%D9%86%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84/ar.

[٦٣] إدموت ساسين، «دوحة الحص تحولت مكبًا جديدًا للنفايات»، أخبار المؤسسة اللبنانية للإرسال (بيروت)، الدخول في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧
http://www.lbcgroup.tv/news/d/285236/%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%A8-%D8%AC%D8%AF-%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA/ar.

[٦٤] تتضمّن أحدث الطروحات شراء محارق كحلٍ لأزمة النفايات الصلبة. وتُعدّ المحارق الخيار البيئي الأسوأ، والأعلى كلفةً والأكثر خطرًا لجهة الأثر الصحّي على المحيط المحلّي.

ج. التوتّر اللبناني–السوري المحدود على الصعيدَين الإجتماعي والإقتصادي

لدى ذكر قضايا النزاع الأساسية في المنطقة بحسب الأولوية، لم يذكر معظم المُحاوَرين اللبنانيّين العلاقة مع مجتمع اللاجئين السوريّين أو إقامتهم في المنطقة كمصدر بارز للتوتّر، كما أن شكاوى اللاجئين السوريّين التي تكرّرت على مسامع الباحثين في مناطق أخرى، مثل الإستغلال في العمل والتحرّش الجنسي بالنساء، لم تبدُ شائعةً في هذه المنطقة وفقًا للمُحاوَرين السوريّين. بالإضافة إلى ذلك، أشار عددٌ من المُحاوَرين السوريّين إلى أنهم يُدعَون إلى أعراس اللبنانيّين وينسجون علاقاتٍ وديةً مع جيرانهم من أهل المنطقة.

وفي وقت تشير فيه إستطلاعات الرأي إلى تراجع العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في جبل لبنان، فلا بد من النظر بحذرٍ إلى الإستطلاعات على مستوى المحافظة لدى الحديث عن جبل لبنان[٦٥]، إذ يشمل ضواحي بيروت الفقيرة ذات الكثافة السكّانية العالية، بما في ذلك الضاحية الجنوبية والنبعة وبرج حمود، بالإضافة إلى عددٍ من الأقضية التي ينتمي سكّانها إلى خلفيات إقتصاديّة وطائفية متباينة. وضمن هذه المحافظة المتنوعة، توفّر منطقة ساحل الشوف الشروط الأفضل للاجئين مقارنةً بغيرها من مناطق المحافظة، بما في ذلك ظروف الحياة شبه الريفية مع إمكانية الحصول على فرص العمل في بيروت أو في المؤسسات الكبرى.

وتنتمي غالبية سكّان المنطقة إلى الطائفة السنّية، وكذلك اللاجئون السوريّون المقيمون فيها، كما أن نسبة اللاجئين إلى السكّان اللبنانيّين المقيمين غير مرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، يتكامل النشاط الإقتصادي للاجئين السوريّين مع النشاط اللبناني المتمثّل بمعظمه في الوظائف الحكومية بدلًا من أن ينافسه. وكان الكثير من الرجال السوريّين المقيمين في المنطقة يعملون فيها قبل إندلاع الأزمة في سوريا، وأُجبروا على إحضار عائلاتهم مع تفاقم الوضع هناك.

إن لخلفية اللاجئين السوريّين في المنطقة أثرٌ إيجابي على العلاقات مع المجتمع المضيف، فمعظمهم يأتي من مناطق مدينية أو شبه مدينية في سوريا، وهم أكثر تعليمًا نسبيًا – ويتشابه نمط حياة هذا على نحوٍ كبير مع نمط حياة السكّان اللبنانيّين المحلّيين. بالإضافة إلى ذلك، يعيش معظم اللاجئين في مساكن مستأجرة لا في مخيمات غير رسمية. ووفقًا لملاحظاتنا والمقابلات التي أجريناها، يتألف مجتمع اللاجئين السوريّين في معظمه من العائلات، مع وجود أقلية من الرجال المنفردين أو الأسر التي ترأسها نساء. أما في أسر الرجال والنساء السوريّين الذين حاورناهم فكان الرجال هم المعيلون الرئيسيون، بينما كانت النساء ربّات المنازل. وتفسّر هذه التركيبة الأسرية محدودية شكاوى النساء من الإستغلال الجنسي أو الإتهامات الموجّهة إلى الرجال بالتحرّش. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم النساء اللواتي حاورناهنّ كنّ ناشطات على المستوى المجتمعي وفي ما يتعلّق بمدارس أولادهن، كما أن عددًا كبيرًا منهن حضرن تدريبات مهنية وعبّرن عن أسفهنّ لعدم قدرتهنّ على تحويل هذه التدريبات إلى فرصٍ حقيقيةٍ لجني المدخول، نظرًا إلى طبيعة تلك النشاطات[٦٦].

لكن على الرغم من ذلك، توجد بعض المجالات التي يبرز فيها التوتّر بين السكّان اللبنانيّين واللاجئين السوريّين. بإيجاز، ووفقًا للمُحاوَرين اللبنانيّين والسوريّين ولحلقات التركيز مع السوريّين، تتمثّل مصادر التوتّر في التنافس الإقتصادي في بعض القطاعات، وفي إدارة شؤون الحياة اليومية (مثل الضغط على مصادر المياه والبنية التحتية)، وبعض الاختلافات الإجتماعيّة في نمط الحياة (وتحديدًا إستخدام الأطفال للمساحات الخارجية المجاورة لمنازلهم كما هو مبيّنٌ أدناه). ونادرًا ما تتفاقم مصادر التوتّر هذه إلى نزاعٍ صريح نظرًا لإعتماد السوريّين في معظم الوقت على إستراتيجيات تفادي النزاع كما شرح أحد اللاجئين السوريّين قائلًا: "نحن السوريّون نَفعل ما بوسعنا للبقاء على الهامش، إذ مهما يكن، نحن غرباء هنا". وعبّر مُحاوَرٌ سوريٌ آخر عن تفهّمه الإختلاف بين الموقفَين اللبناني والسوري قائلًا: "ليس على اللبناني أن يعيش كما يعيش السوري، فاللبناني في بلده هنا ويحقّ له أن يحلم، وأن يكون له عملٌ، وأن يبني بيتًا ويؤلّف عائلة". بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على الوجود السوري يمثّل مصلحةً للكثير من السكّان اللبنانيّين، لاسيما من يؤجّرون المنازل والمحال التجارية للسوريّين ومن يوظّفونهم للعمل في الأراضي الزراعية.

---

[٦٥] ARK Stabilization Survey 2017 (first wave). للإطلاع على نص تقرير الاستفتاء، الرجاء زيارة: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14276

بالنسبة إلى الموجة التالية من الإستفتاءات، ستتوفّر النتائج على مستوى الأقضية.

[٦٦] على سبيل المثال، تحدّثت المشاركات في حلقة التركيز عن حضورهنّ ورشات عملٍ عن الخياطة، وهو أمرٌ لاقى استحسانهنّ، لكنهنّ أشرن إلى عدم امتلاكهن آلات خياطةٍ للعمل بعد إنتهاء الورشة.

أما لجهة التنافس الإقتصادي فتشكّل الأعمال الصغيرة المصدر الرئيسي للتشنّج والاحتكاك، فقبل البدء بجمع البيانات الخاصة بهذا التقرير بوقت قليل، نشرت الصحف المحلّية خبر إحتجاجات نظّمها أصحاب المحال التجارية في شحيم ضد ما أسموه منافسةً يمثّلها أصحاب المحال من السوريّين الذين إتُهموا بفتح مؤسساتٍ "غير مرخصة" من قبل "أجانب"، ما يُحجّم الأعمال المحلّية وفقًا لهؤلاء[٦٧]. لكن المشكلة وفقًا للمحتجّين ولعدد من المُحاورين تكمن ليس فقط في قيام السوريّين بفتح المحال وإدارتها، بل أيضًا في وجود إعتقادٍ سائد بين الكثير من السكّان المحلّيين – من دون عثورنا على أيّ أدلةٍ لإثباته – بأن السوريّين يستفيدون من بيع البضائع المهرّبة ما يسمح لهم بخفض الأسعار، لاسيما في متاجر "الدولار الواحد".

بالإضافة إلى ذلك، أشار عددٌ من المُحاوَرين إلى إنخفاض كلفة المعيشة والإغاثات المقدّمة من المجتمع الدولي كعاملَين يسمحان لأصحاب المتاجر السوريّين بالحفاظ على هامش ربح أقلّ، وبالتالي منافسة المتاجر المحلّية. وفي وقتٍ حاولت بعض البلديات كبلديّتَي شحيم وحارة الناعمة إتخاذ بعض التدابير بشأن المَتاجر التي يديرها سوريّون، فإن الكثير من هؤلاء تمكّنوا من العثور على شريكٍ لبناني أو وضع صاحب المتجر اللبناني في الواجهة. وفي حارة الناعمة، حيث الأثر السلبي الأكبر على السكّان اللبنانيّين نظرًا للظروف الإقتصاديّة القائمة، قدّر أحد المسؤولين المُنتخبين وجود ٨٠ أو ٩٠ متجرًا يديره سوريّون. وفي وقتٍ اتخذت البلدية قرار إغلاق تلك المتاجر تطبيقًا لقرار وزارة العمل، لم يكن القرار قد نُفّذ بعد وقت كتابة التقرير. أما في شحيم فأُعطي المشاركون السوريّون في حلقة التركيز أمثلةً على ثلاثة متاجر مختلفة تمكّنت من تجاوز قرار الإغلاق إما بتدخّلٍ من المختار أو من صاحب المحلّ، مع الإشارة إلى عدم توفّر معلوماتٍ دقيقةٍ عن عدد التاجر التي أغلقت بالفعل.

لكن على الرغم من ذلك، فإنّ الأثر السلبي لمتاجر السوريّين على الإقتصاد المحلّي يبدو محدودًا وفقًا لعدد من المُحاوَرين، لاسيما أن معظم السكّان اللبنانيّين يعتمدون على مصادر دخلٍ أخرى كالوظائف الحكومية. وكما شرح أحد المُحاوَرين اللبنانيّين، فإن أصحاب المتاجر اللبنانيّين يوظّفون عمّالًا سوريّين وفي الوقت عينه يشتكون من المنافسة السورية لهم[٦٨]. بالإضافة إلى ذلك، ساهم وجود اللاجئين السوريّين إيجابًا في الإقتصاد المحلّي على مستوى إستئجار الشقق والمحال التي كانت لتبقى خالية، حتى أن الكثير من مالكي المنازل والمحال كفلوا المستأجرين السوريّين لديهم وجعلوا أعمالهم قانونيّة. ويوفّر اللاجئون السوريّون عمالةً رخيصةً في مجالات الزراعة والبناء والتصنيع والخدمات. وقال مالك أحد المطاعم والمنتجعات الساحلية العديدة: "أنا رجل أعمال ويمكنني أن أؤكد لك أنه لا يمكننا فعل شيءٍ من دون العمّال السوريّين، وإذا ما غادروا الآن، فلن يكون لدينا إقتصاد"[٦٩]. وإذ تظهر هذه التصريحات تقدير الدور الإقتصادي للعمال السوريّين، فإن الدفاع عن اللاجئين السوريّين قد يكون في طبيعة الحال دفاعًا عن مصالح صاحب العمل لجهة توظيف العمالة الرخيصة على حساب توفير فرص العمل العادلة للعمّال اللبنانيين والسوريّين على حدٍ سواء. وبالطبع، ذكر المُحاوَرون السوريّون حالات إستغلالٍ تعرّضوا لها كحصولهم على السكن والكفالة لقاء العمل لدى صاحب العمل من دون أي بدلٍ مادي، في وقتٍ يُمنع عليهم العمل في أماكن أخرى.

أما بالنسبة لإدارة شؤون الحياة اليومية فأشارت اللاجئات السوريّات المشاركات في حلقة تركيزٍ عُقدت في إحدى أكبر بلدات الإقليم إلى مشكلة العثور على السكن الملائم. ففرص السكن قليلةٌ في المناطق المكتظة من البلدات الكبرى، وهي إذا ما توفّرت، تنقصها في العادة المنافع الضرورية كالمياه والكهرباء. ونظرًا لندرة المساكن، يغدو اللاجئون السوريّون عرضةً لإستغلال أصحاب المنازل الذين يفرضون بدلات إيجارٍ أعلى.

وتشكّل ندرة المياه في المنطقة إحدى المشكلات التي تتسبّب بخلافاتٍ عرضيةٍ على نحوٍ مستمر، إذ يضطر كثيرٌ من الأسر إلى شراء المياه في فصل الصيف، وينشب خلافٌ بين صاحب المنزل والمستأجرين حول تحمّل مسؤولية شراء المياه. وفي بعض الحالات، يكشف تأجير السوريّين عن مشاكل قائمةٍ نتيجة القيود القانونية والإدارية قديمة العهد؛ فعلى سبيل المثال، يؤجّر بعض أصحاب المنازل

[٦٧] 'Iqlim Al-Kharoub Residents Protest against "Illegal" Competition', The Daily Star, 30 January 2017, sec. Lebanon News, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Jan-30/391582-iqlim-al-kharoub-residents-protest-against-illegal-competition.ashx; 'Iqlim Al-Kharroub Traders Call on Authorities to Organize Syrian Businesses', The Daily Star, 12 February 2017, sec. Lebanon News, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Feb-12/393311-iqlim-al-kharroub-traders-call-on-authorities-to-organize-syrian-businesses.ashx.

[٦٨] حوارٌ أجراه علي شاهين مع عضوٍ في جمعية خيريّة محلية في تاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

[٦٩] حوارٌ أجرته مزنة المصري مع مالك أحد المحال التجارية في إحدى البلدات الساحلية في تاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

مساكن غير شرعية للسوريّين، أيّ أنها بلا عدّادٍ للكهرباء، ما يضطر المستأجرين إلى الإعتماد إما على مولّدات الكهرباء أو على مصادر الطاقة غيرً الشرعية. وفي حالة أخرى مماثلة، كانت الكهرباء مقطوعةٌ عن أحد المنازل التي يسكنها سوريّون نتيجة إمتناع صاحب المنزل عن تسديد فواتير الكهرباء. وفي الوقت عينه، فإن الضغط على الموارد نتيجة إزدياد عدد السكّان يسلّط الضوء على مشاكل البُنى التحتية الكامنة، بما في ذلك غياب الشبكات الملائمة للصرف الصحّي وجمع النفايات.

ويشكّل إستخدام اللاجئين المساحات في القرى مصدر توتّر آخر، ولاسيما الأطفال الذين يواجهون الانتقادات من الجيران اللبنانيّين لدى إحداثهم الضجّة أو استخدامهم المساحات الخارجية المشتركة، وفقًا لأحد اللاجئين السوريّين المُحاوَرين. وفي إحدى الحالات، تهجّم رجلٌ لبناني على مجموعةٍ من الأطفال السوريّين الذين كانوا يثيرون الضجّة بالقرب من منزله وفقًا لزعمه، ولدى تدخّل والد أحد الأطفال، تعرّض للضرب الشديد على يد الرجل اللبناني ورفاقه ما استدعى نقله إلى المستشفى.

وضمن الإطار ذاته، أخبرت أمّان سوريتان فريقَ البحث عن اعتراض الجيران على إستئجار أسرتيهما منزلَين قريبَين، على الرغم من أن أصحاب المنازل يقفون في صفّ اللاجئين في العادة. وشرحت الأمّان أيضًا أن من الطبيعي أن يحدث الأطفال بعض الضجّة نتيجة إنعدام مساحات اللّعب بسبب صغر حجم المنازل، مشيرتَين إلى صعوبة إرغام أطفالهما على إلتزام الهدوء خوفًا من إعتراض الجيران. بالإضافة إلى ذلك، إعترضت المشاركات السوريّات في حلقة التركيز وأم أحد المراهقين على محدودية الفرص المتاحة لأولادهنّ المراهقين ممّن قضوا سنينًا عدةً خارج المدرسة ويفتقرون إلى أي مهارات تخوّلهم العمل. وتحدّثت النسوة عن محاولة هؤلاء المراهقين الحصول على عملٍ على أمل إكتساب مهاراتٍ أو مهنةً ما، مشيراتٍ إلى الأجور الزهيدة وقلّة الفرص المتاحة لتعلّم المهارات التي يحتاج إليها أولادهنّ.

وفي معظم الحالات الواردة أعلاه، تتحمّل النساء أعباء الإعتراض على المعاملة غير العادلة التي تتلقّاها أسرهنّ من أصحاب المنازل أو الجيران. وشرحت المشاركات في حلقة التركيز أن إعتراضات الرجال قد تتفاقم بسهولةٍ إلى إشتباكٍ مع نظرائهم اللبنانيّين، لذا تعمد الزوجات والأمهات إلى تولّي المهمة لتفادي وقوع خلافاتٍ بين الرجال، مع الإشارة إلى أن الرجال اللبنانيّين يشعرون بضرورة وقف التصعيد لدى تدخّل إحدى النساء.

و من وجهة النظر اللبنانية، عبّر أحد المُحاوَرين عن حسٍ عام بعدم الارتياح لـ"فقدان البلدات طابعها الريفي"[٧٠]، مشيرًا إلى أنه قبل قدوم اللاجئين السوريّين، كان الأهالي يعرفون معظم سكّان بلداتهم، أما اليوم، فهناك نسبةٌ كبيرةٌ من السكّان لا يعرفهم السكّان المحلّيون، ما يثير نوعًا من إنعدام الأمان. ولا يرتبط هذا الشعور بالضرورة بجنسيّة السكّان الوافدين، بل إلى تغيّر "طبيعة" البلدات المرتبط بالتغيّرات الديموغرافية الأوسع حسبما ورد أعلاه. وفي بعض القرى، يقطن السوريّون في أحياء مجهورة بمعظمها مُعيدين تعريفها كأحياء سورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أيّ إستعراضٍ للثراء من قبل السوريّين يثير حساسيّة اللبنانيّين، وبما أن بعض السوريّين يعملون ويؤمّنون مداخيل جيّدة، فإن إقدامهم على شراء هواتف جديدةٍ أو قضاء الوقت في المقاهي أو إقامة الأعراس الفخمة نسبيًا تغذّي الأحقاد ضدّ السوريّين.

[٧٠] حوارٌ مع عامل بناء.

V. الديناميّات

تتضمّن ديناميّات النزاع: ١) المقسّمات التي تغذّي التوتّر من خلال خلق صدع بين المجتمعات والجماعات، و٢) الموصِلات التي تسهّل التعاون بين الأطراف، منعشةً القدرات المحلية على إرساء السلام. ويلخّص الجدول التالي المقسّمات والموصِلات الرئيسية، مصنفةً ضمن ثلاثة قطاعاتٍ واسعة.

	المقسّمات	الموصِلات
سياسيًا وإداريًا	الوضع الإداري الفريد للناعمة/حارة الناعمة والدامور وصعوبة إنضمامهما إلى الاتحادات البلدية. الإحباط الذي يشعر به المجتمع السنّي تجاه قيادته السياسيّة لإعتباره «درجةً ثانية» يجعله قابلًا للتعبئة على يد المجموعات الإسلاميّة. التقسيم الإداري المقترح للناعمة/حارة الناعمة والدامور/السعديّات قد يساهم في تعميق الإنقسامات الطائفية، ويعزّز مزاعم صعوبة ضمان الجهود البلدية التنمويّة في المجتمعات المختلطة.	المنفعة الإنتخابية المحدودة للتعبئة على أساسٍ طائفي في المنطقة. يُعدّ الطرفان السياسيان الأساسيان في المنطقة، أي «تيار المستقبل» و«الحزب التقدّمي الإشتراكي»، على الضفة ذاتها لجهة السياسات الوطنية، ما يقلّل من مصادر التوتّر والتنافس على الصعيد المحلّي. يُظهر التنظيم المحلّي حول القضايا البيئيّة إمكانية العمل المجتمعي، ما يضع الهموم المشتركة في قلب أجندة تلك المنظمات.
إقتصاديا	إنفصال الإستثمار الصناعي عن السياق المحلّي يحدّ من مساهمته في التنمية المحلّية ويستنفذ الموارد والبنية التحتية. محدودية السكن المتوفّر في قرى الإقليم الريفية.	الموقع الجيو-استراتيجي للمنطقة وقربها من بيروت يسهّلان توفير الفرص الإقتصاديّة. النسبة المرتفة نسبيًا للعمل في الوظائف العامة، وفرص الإستفادة من عمالة اللاجئين السوريّين (التي تصل لدى بعض اللبنانيّين إلى درجة الاعتماد الإقتصادي على هذه العمالة الرخيصة)
إجتماعيا وثقافيًا	إنعدام الثقة بين بعض البلدات والمجتمعات التي ما زالت ترزح تحت وطأة إرث الحرب الأهلية. عدم تمثيل السكّان المُقيمين الوافدين من خارج المنطقة ضمن بُنى الحوكَمة الحالية. خطاب الإختلاف الثقافي الهادف إلى تبرير الخصومة اللبنانية–اللبنانية واللبنانية–السورية. التغيّر في الطبيعة الريفية للعلاقات الإجتماعيّة في المنطقة مع وفود سكّان جدد للإستقرار فيها، في ظلّ إنعدام فرصهم ليصبحوا جزءًا من النسيج المحلّي.	النفوذ الكبير للوجهاء المحليّين وجهودهم في حلّ النزاع (العائلات، الأحزاب السياسيّة، الموظفون الحكوميون ذوو الرتب العالية، البلديّات، إلخ.) تشابه الخلفيات بين اللاجئين السوريّين الوافدين والمجتمع المحلّي المضيف يسهّل نسج العلاقات الإيجابية، لاسيما في غياب مخيمات اللاجئين المستقلة (باستثناء مخيّمين) وشيوع إستئجار الشقق السكنية بدلًا من ذلك. شبكات التضامن القوية بين اللاجئين السوريّين (الصداقات الناشئة بين السوريّين من خلفيات مختلفة والمُقيمين في مناطق مختلفة من الإقليم).

VI. التوصيات

تجد قضايا النزاع الأساسية في المنطقة جذورها في المشكلات السياسيّة والطائفية الوطنية، ويفاقمها غياب إستراتيجيات التنمية الإجتماعيّة–الإقتصاديّة التي تتعامل مع التحديات على مستوى البلاد، مثل مسائل البيئة والتمدين التي تتطلّب تدخلاتٍ على .قينطولا تاسايسدلا ىوتسم

أما على المستوى المحلّي فيمكن للأطراف المعنية بالإستقرار الإجتماعي، كما لمشاريع التنمية والمجتمع المدني، التخفيف من التوتّر الناشئ في سياقاتٍ محدّدة، وتحسين العلاقات الإجتماعيّة بين اللبنانيّين واللاجئين السوريّين، لاسيما في هذه المنطقة التي شهدت نماذج تعاونية نجحت في الوصل بين الناس وحمايتهم.

١. على السلطات اللبنانية المركزية المعنية الإتفاق على حلولٍ بيئيّة إستراتيجية مستدامة وملائمة للأزمات البيئيّة التي تواجه المنطقة، ومن بينها أزمة إدارة النفايات الصلبة. ولطالما كانت هذه الأزمات حاضرةً تاريخيًا وتتفاقم بمرور الزمن، والضغط السكّاني، وسوء الإدارة، كما تستمرّ بالتسبب بالضرر لسكّان المناطق المهمّشة. ويجدر بالسلطات الوطنية تطبيق إستراتيجيات شاملة ومستدامة بيئيًا، لاسيما بالنسبة إلى إدارة النفايات الصلبة، وإقرار قوانين بيئيّة متينة تحمي الناس من الضرر البيئي والمخاطر الصحية. وعلى المنظمات الدولية، كوكالات "الأمم المتحدة"، المناصرة في هذا الاتجاه ودعم المجتمع المدني لمراقبة تطبيق مثل هذه الإستراتيجيات، لاسيما في ظل إنعدام الثقة بأصحاب القرار نظرًا إلى الضرر الكبير القائم والفشل المتكرّر.

٢. على المنظمات العاملة في مجال التنمية مساعدة الإتحادات البلدية والبلديات في بناء قدراتها لأداء دورها كحكومات محلية تنمويّة، بغرض تسهيل دورها في معالجة الأسباب الجذرية للتوتّرات الإجتماعيّة. وعلى الرغم من التاريخ الإيجابي لبلديات المنطقة في حلّ النزاع، فإنها تواجه تحديات تنمويّة إجتماعيّة–إقتصاديّة كبيرة، لاسيما نتيجة قوى التمدين ومسألة إدارة النفايات. وتشكّل هذه المسائل دوافع نزاعٍ محتملة وتتطلّب بالتالي حوكمةً قوية، وتخطيطًا تنمويًا وبرامج بعيدة الأمد، بالإضافة إلى الموارد التقنية والمادية. ولا بد لمشاريع تنظيم التنمية ضمان أن تلبّي البلديات حاجات السكّان على نحوٍ عادلٍ بناءً على حاجاتهم، مقلّصةً التفضيل المحتمل لصالح السكّان الأصليين، كالناخبين مثلًا، على حساب "الوافدين الجدد" (أي غير اللبنانيّين أو اللبنانيّين ممّن لا ينتخبون في المنطقة).

٣. على البلديات تطوير خططٍ مدينية ملائمة لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكّانية المتزايدة، بالتنسيق مع المديرية العامة للتخطيط المدني. ولا بد للتخطيط أن يأخذ بالحسبان التغيّرات الديموغرافية والإجتماعيّة الحاصلة في المنطقة، وأن يُنفذ بالشراكة والتشاور مع الأطراف المحلية، ومن بينها البلديات، والأوقاف الكنسية والمقاولون في المنطقة. ولا بد للبلديات أن تنظم التطوير العقاري للمنطقة (عبر تقسيم الأراضي واستعمالاتها) وفقًا لتدابير وأعراف متجانسة تعكس التغيّرات الديموغرافية وديناميّات التمدين، وتضمن التخطيط لتوفير الخدمات الملائمة، بما في ذلك إدارة مياه الصرف الصحّي، وتأمين المياه والكهرباء. ومن شأن هذا التخطيط أن يخفّف من التوتّرات الناجمة عن عمليات التطوير العقاري العشوائية التي قد تؤدّي إلى نشوء الغيتوهات والعشوائيات، بالإضافة إلى تقليص التحديات البيئيّة والمدينية.

٤. وعلى نحوٍ مماثل، على السلطات المحلية والحكومة اللبنانية والمنظمات التنمويّة القيام بالتخطيط المسبق لإنشاء المجمعات الصناعية والإقتصاديّة، وتوجيهها وتحفيز إقامتها[٧١]. لقد اجتذبت المنطقة الأعمال والمشاريع الإقتصاديّة التي بإمكانها تحفيز النشاط الإقتصادي وخلق فرص العمل، ما يُخفّف من الضغوط الإجتماعيّة. وفي الوقت عينه، يمكن لهذه المشاريع أن تكون مضرةً بالمجتمعات المحلية، وأن تزيد من المخاطر البيئيّة والتوتّرات الإجتماعيّة، إذا لم تتّسم بالتخطيط الجيد. ويضمن نموذج المجمعات الصناعية والإقتصاديّة إنشاء البنى التحتية الملائمة في الأراضي المخصّصة لها، والسماح للمؤسّسات المُشاركة بالإستفادة من القرب الجغرافي ومن التعاون مع بعضها البعض ومع المجتمع المحلّي، وتشارك الموارد وإدارتها بفعاليّةٍ، وفي الوقت عينه معالجة

[٧١] تُطرح إمكانية إنشاء منطقة إقتصاديّة للإقليم من قبل كلٍ من «صندوق الإقليم للتنمية والاستثمار» و«غرفة التجارة والصناعة والزراعة لبيروت وجبل لبنان» و«المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان». ويبدو الطرح كما قُدم لفريق البحث طرحًا واعدًا، وهو يتضمّن خطةً متكاملةً لتنمية المبادرات الصناعية والزراعية، وتقييمًا بيئيًا مشتركًا وخطةً للتسويق؛ لكن تقييم قابليّته للحياة يخرج عن نطاق اختصاصنا. راجع: http://www.lfdi.co/uploads/funds/ifdi-brochure2017-06-01-11-15-57.pdf

الآثار البيئيّة السلبية والتلوّث الصناعي على نحوٍ مشترك[٧٢]. ويمكن لهذا النموذج أن يحسّن الأداء الإقتصادي للمنطقة وأن يضمن رفاهية المجتمع المحلّي إذا ما خُطّط له ونُفّذ على نحوٍ جيدٍ مستوفيًا الشروط المنصوص عليها في دراسات الأثر البيئي والإجتماعي والإقتصادي.

وبما أن هذه المشاريع هي إستثماراتٌ للقطاع الخاص، فأنها تستوجب إشرافًا ورقابةً مشدّدةً من السلطات الوطنية والمحلية، لذا تحتاج البلديات إلى بناء القدرات تحديدًا للتعامل مع هذا النوع من حوكَمة المشاريع، بغرض ضمان إستفادة المجتمع المحلّي من هذه الإستثمارات على نحوٍ عادلٍ، وحماية الإستقرار الإجتماعي من أيّ ضرر.

٥. على الأطراف الضامنة للإستقرار الإجتماعي ومنظمات التنمية والمجتمع المحلّي عقد الشراكات مع الشباب اللبناني الناشط إجتماعيًا والإستثمار فيه. يمكن للشباب اللبناني المحروم الذي استطاع أن ينتظم وينشط محليًا في المجالَين البيئي والسياسي، أن يخضع أحيانًا للضغط والإستغلال السياسيّين. ويمكن لهؤلاء الشباب أن يكونوا عنصر تغييرٍ مجتمعي إيجابي إذا ما وُجّهوا في الإتجاه الصحيح وتمكّنوا من تلبية الحاجات الحقيقية لمجتمعاتهم. ولا يجب أن تمتنع المنظمات الرسمية عن دعم هؤلاء الشباب والتعاون معهم لمجرّد كونهم يعملون في شكل مجموعاتٍ غير منتظمة.

٦. على منظمات التنمية وبناء السلام عقد الشراكات ودعم المبادرات المجتمعية السورية التي تثبت آثرًا إيجابيًا على المجتمعات اللبنانية السورية. تقدّم دراسة الحالة الواردة في ختام هذا التقرير مثالًا على نموذجَين لشراكة محتملة في هذا الإطار. وتتناول إحدى الحالتَين مجموعات دعم مجتمعي، بينما تتناول الأخرى الجهود المجتمعية الرامية إلى تحسين الظروف المدرسية لأطفال المنطقة. ويمكن لهذه المبادرة الأخيرة على سبيل المثال أن تتطوّر نحو تشكيل لجان أهلٍ في المدارس الرسمية، ما يحسّن وصول الأطفال إلى المواد التعلّمية والنشاطات اللاصفّية وغيرها. ويمكن تحديد مبادراتٍ مماثلةٍ أخرى ودعمها، كتلك التي يقودها شبابٌ أو نساءٌ أو أمهاتٌ تجمع بينهنّ مصلحةٌ مشتركةٌ، إذ يمكن لها أن تقدّم نموذج شراكةٍ مع أفرادٍ من مجتمع اللاجئين يمكن إستنساخه في مناطق أخرى.

٧. على منظمات التنمية وبناء السلام تضمين برامجها مساحاتٍ للأطفال اللبنانيّين والسوريّين حيث يمكنهم الإستفادة من النشاطات اللاصفّية والتفاعل مع بعضهم البعض. ويمكن لمبادراتٍ كهذه تزويد الأطفال ببيئة آمنة وصحية للعب والتسلية في مناطق ذات كثافة سكّانية عاليةٍ تفتقر إلى مثل هذه المساحات. ويمكن لهذه المساحات أن تقلّص التوتّر بين الأهالي في الأحياء المكتظة حيث الضجيج لا يُطاق، ما يسمح للأطفال وللأهالي من مختلف المجتمعات نسج العلاقات الإجتماعيّة.

٨. على المجتمع الإغاثي الدولي والمجتمع المدني اللبناني الضغط على الحكومة اللبنانية لتسهيل وتوضيح السياسات والإجراءات الإدارية التي تحكم الحيوات اليومية للاجئين السوريّين. يتّسم النظام اللبناني الخاصّ بالإقامة القانونية والعمل للاجئين بالتعقيد وعدم الوضوح، ويظلّ مجالًا مفتوحًا للإستغلال. وفي وقتٍ أُلغيَت فيه رسوم الإقامة للاجئين السوريّين الذين يستوفون شروطًا معينةً منذ شباط/فبراير ٢٠١٧، فإن تطبيق هذا الإلغاء يتّسم بعدم الإنتظام، لذا لا يزال معظم اللاجئين السوريّين لا يحملون إقاماتٍ قانونية[٧٣]. ولا يترك هذا الواقع خياراتٍ لكثيرٍ من اللاجئين في لبنان، سوى البقاء في البلاد على نحوٍ غير قانوني أو تأمين الإقامة والعمل عن طريق إجراءات الوكالة مرتفعة الكلفة والإستغلالية في معظم الأحيان. ووفقًا لتقرير تقييمٍ الهشاشة للاجئين السوريّين

---

[٧٢] وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، يُعرّف المجمع الصناعي-الإيكولوجي بكونه «مجتمعٌ من الأعمال قائمٌ على أرضٍ مشتركة، يسعى أعضاؤه إلى تحقيق أداءٍ بيئي وإقتصادي وإجتماعي متطورٍ من خلال التعاون في إدارة مسائل البيئة والموارد، وبالتالي السّعي إلى تأمين الفرص، وفي نهاية المطاف الإنخراط في نشاطات التكافل الصناعي ضمن المجمع الصناعي-الإيكولوجي أو خارجه». للمزيد من المعلومات عن المجمعات الصناعية-الإيكولوجية راجع:
Eco-Industrial Parks', accessed 2 August 2017, http://www.unido.org/environment/resource-efficient-low-carbon-industri-' al-production/eco-industrial-parks.html. 'Eco-Industrial Parks'. and Suren Erkman and Cecile Van Hezik, 'Global Assessment of Eco Industrial Parks in Developing and Emerging Countries: Achievements, Good Practices and Lessons' (Vienna: United Nations .(Industrial Development Organizations (UNIDO), 2016

[٧٣] للمزيد من المعلومات عن سياسة تجديد الإقامة راجع: UNHCR, 'Q&A for Syrian refugees on new requirements for residency renewal in Lebanon', 7 March 2017, available at https://www.refugees-lebanon.org/uploads/poster/poster_148957049554.pdf; Federica Marsi, 'Hurdles impede implementation of residency fee waivers', Daily Star, 1 April 2017, available at http://www.dailystar.com.lb/News/ .Lebanon-News/2017/Apr-01/400101-hurdles-impede-implementation-of-residency-fee-waivers.ashx

في لبنان في العام ٢٠١٦، فإن ما لا يزيد عن ٢٠٪ من الأسر السورية اللاجئة تحمل إقامات قانونيةً لكافة أفراد الأسرة، أي أقل من نسبة ٢٨٪ في العام ٢٠١٥، و٥٨٪ في العام ٢٠١٤. أما نسبة الأسر التي لا يحمل أيّ من أفرادها إقاماتٍ قانونيةً فبلغت ٢٩٪[٧٤].

٩. على منظمات التنمية وبناء السلام العمل مع البلديات التي تدرس إمكانية تحقيق الفصل الإدراي، من أجل ضمان ألا تثير هذه العملية – في حال تنفيذها – أي توتّرات أو نزاعات بين المجتمعات المختلفة، كما في حال بلديّتَي الدامور/السعديّات والناعمة/حارة الناعمة. أشار العمل الميداني الخاص بهذا التقرير إلى أن عددًا لا بأس به من سكّان حارة الناعمة لا يؤيّدون هذه الخطوة، على عكس الحال في الدامور والسعديات حيث بدا السكّان عمومًا أكثر تقبلًا للفكرة.

[٧٤] UNHCR, UNICEF, and World Food Program (WFP), 'Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2016' (Beirut, 16 December 2016).

دراسة حالة: الأثر الإيجابي للمبادرات التعاونية للاجئين[٧٥]

مازن، شابٌ ورب أسرة تتألّف من خمسة أطفال، إنتقل مع عائلته من حلب إلى لبنان في العام ٢٠١٥ بعد إندلاع الأزمة في سوريا. ولم تكن تلك المرة الأولى التي ينتقل فيها مازن إلى لبنان، إذ كان عمل في البلاد قبل العام ٢٠٠٦ كصناعي حر، وهو مجال عمله اليوم أيضًا، على الرغم من كونه يحمل شهادةً في التجارة والإدارة. وتمكّن مازن مستعينًا بمعارفه في لبنان من العثور على شقةٍ جيدةٍ في إحدى مباني ساحل الشوف جنوب بيروت.

لدى وصوله، سجّل مازن أطفاله (٦-١٠ سنوات) في مدرسة رسمية، ثم نقلهم في العام التالي (٢٠١٦-٢٠١٧) إلى مدرسة رسمية أخرى ذات سمعة أفضل في الحيّ ذاته. ومع بداية العام الدراسي، أدرك مازن أن أولاده، كما الأولاد السوريّين الآخرين في دوام ما بعد الظهر، يضطرون إلى الجلوس أرضًا في الصفّ بسبب النقص في عدد المقاعد. وكان هذه هي الحال في صفّين يضمّان نحو ٤٠ طفلًا ممّن يحتاجون إلى مقاعد. وكانت إدارة المدرسة طرحت المسألة لدى الجهة المسؤولة وفقًا للإجراءات المعتمدة قبل بداية العام الدراسي، فجرى تزويد المدرسة ببضع طاولاتٍ بعد مدّة، لكنها لم تكفِ لسدّ النقص في المقاعد في صفوف ما بعد الظهر.

واستمرّت الحال على ما هي عليه مع حلول الشتاء، ما أثار قلق مازن بشأن أولاده، فبدأ بالتفكير في شراء بضع طاولاتٍ لأطفاله، لكنه تراجع عنها نظرًا إلى كون المشكلة عامةً ويجدر بإدارة المدرسة حلّها. فاتصل مازن بأهالي تلامذة آخرين يعانون من المشكلة ذاتها، وهم رفاق أولاده في الصفّ وبعض الأقارب والجيران، وأنشأ مجموعةً على تطبيق «واتساب» لمناقشة المسألة. وانضمّ الأهالي فورًا وبدأت المجموعة بالاتّساع لتشمل أكثر من مئة أبٍ وأمٍ من السوريّين الراغبين بالتواصل والتعاون لحلّ المشكلة.

وتوجّه مازن برفقة أربعة آباءٍ آخرين إلى إدارة المدرسة عارضًا المال وغيره من الدعم الممكن لحلّ المشكلة في وقتٍ سريع، لكن المدرسة رفضت إقتراح مازن لكونه مخالفًا لسياساتها، موضحةً ضرورة الإلتزام بالإجراءات الإدارية المعتمدة. ولم تشأ إدارة المدرسة تجاوز الإجراءات الرسمية، على الرغم من أن بعض أفراد الإدارة أبدو تعاطفهم ورغبتهم في العثور على حلٍ سريعًا، واستمرّوا بالتواصل مع الأهالي.

ونتيجةً لذلك، بدأ الأهالي بالتفكير في حلولٍ أخرى، كان من بينها إصلاح الطاولات القديمة بأنفسهم مستفيدين من خبرة أحد الأهالي الذي يعمل كنجّار. بالإضافة إلى ذلك، فكّر الأهالي في طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية، واتّصلوا بممثلٍ عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لكن من دون جدوى. وفي نهاية الأمر، عثر مازن على بائع يبيع طاولاتٍ مستعملةً، فاقترح على مجموعة الأهالي جمع مبلغٍ صغيرٍ من المال لشرائها وتقديمها إلى المدرسة. واستجاب الأهالي للفكرة فورًا، فصار مازن ينتظر عند مدخل المدرسة يوميًا لجمع المساهمات من التلامذة (بمقدار مبلغ ٥٠٠٠ ليرة لبنانية أو ٣,٣٣ دولار أميركي لكل تلميذ)، حتى بات يُعرف بلقب «جامع المال». وتحدّث مازن عن أن إستجابة الأهالي كانت متوقّعةً نظرًا لكون المبلغ المطلوب زهيدًا. وأكّدت ندى، إحدى الأمهات المعنيات، إستعدادها للمساهمة قائلةً: «بالتأكيد كنا لنساهم، فهؤلاء أطفالنا في نهاية المطاف».

ونجح تصرّف مازن في إختراق البيروقراطية، مُولّدًا رد فعلٍ سريع من وزارة التربية والتعليم العالي عبر إدارة المدرسة التي رتبت موعدًا بين مازن وممثلٍ عن الوزارة لم يكن راضيًا عمّا حدث. وعبّرَ ممثّل الوزارة وإدارة المدرسة عن القلق من أن يُقال بأن المدرسة «تأخذ» المال من الأهالي، لكن مازن شرح بهدوءٍ وجهة نظر الأهالي ومباعث القلق لديهم، مستثيرًا تعاطف ممثّل الوزارة، ومعبرًا عن إلتزامه بردّ المبلغ في حال تأمين المقاعد، وملمّحًا في الوقت عينه إلى إمكانية التصعيد في حال عدم تأمينها. لكن ممثّل الوزارة إستجاب لطلب مازن، وتلقّت المدرسة في غضون أسابيع قليلةٍ المقاعد المطلوبة، وأُعيد المال إلى الأهالي، وفق ما أكّد عضوٌ آخر من مجموعة الأهالي.

[٧٥] جُمعَت المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه من مقابلاتٍ أجراها فريق البحث مع أهالي ثلاث أطفالٍ سوريّين يرتادون المدرسة ذاتها ومع مدير مدرسةٍ لبناني. وجرى تغيير الأسماء بغرض حماية هويّات الأشخاص المعنيين.

شعر مازن أن من واجبه حلّ تلك المسألة، على الرغم من إشارته إلى أنه لن يعيد الكرّة نظرًا لصعوبة التجربة، إلا لأمرٍ بالغ الأهمية. ويعتقد مازن أن بإمكان السوريّين نسج صلاتٍ شخصية وتطوير مهارات التفاوض والإصرار للقيام بعملٍ مماثلٍ للعملٍ الذي قام به، مدعومًا بحسٍ قوي من التضامن بين اللاجئينٍ السوريّين في الحيّ. ويؤمن مازن بأن المبادرات الجماعية قادرة على مساعدة المجتمع السوري، لاسيما في تحسين خدمات التعليم الرسمي المُقدمة لهم، شرحًا أن حقوق الأهالي والتلامذة السوريّين في لبنان ليست سهلة التحقّق، وأن الأمر يعتمد على إدارة المدرسة التي كانت متعاونةً نسبيًا في هذه الحالة.

ويبدو هذا الحسّ التعاوني واضحًا كذلك لدى اللاجئين السوريّين الآخرين في المنطقة. ووفقًا للطرق الجماعية التقليدية للإقراض بلا فائدة، شرحت النساء في إحدى القرى كيف يساهم اللاجئون السوريّون بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية شهريًا لتمويل صندوقٍ جماعي يُقرض أيًا من أعضائه وقت الحاجة. ويضمّ المساهمون عائلاتٍ تنتمي إلى قريةٍ واحدة، ويُديرٍ الصندوق ثلاثة رجالٍ من كبارٍ السنّ، وقد استُخدمت الأموال حتى الآن لتسديد نفقات الرعاية الصحية.

وبالمقارنة مع مناطق أخرى في لبنان، يُبدي اللاجئون السوريّون في الإقليم استعدادًا كبيرًا للعمل مع بعضهم البعض، ربما بفضل خلفيّاتهم، لكن أيضًا نظرًا إلى تمتّعهم بظروفٍ معيشيةٍ مريحةٍ نسبيًا. ويمكن البناء على هذا النموذج ودعمه من أجل تمكين اللاجئين لأداء دورٍ أكبر في معالجة التحديات الإجتماعيّةٍ والتربوية. وعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء لجانٍ للأهالي ضمن النظام المدرسي الرسمي، يمكنها أداء دورٍ بارزٍ في تأمين الفرص للأطفال في حال نيلها رضى الوزارة، بما في ذلك: تحسين نوعية التعليم لتلامذة دوام ما بعد الظهر بما يتجاوز الصفوف الأساسية، وفتح المجال لإستخدام المرافق المدرسية، وإثراء البرامج التعليمية الحالية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الموجودة خارج المنطقة لتنظيم نشاطاتٍ لاصفيةٍ للأطفال.

Empowered lives.
Resilient nations.